جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

أمثلية أنظمة التحليل المالي عبر العالم وإشكالية تطبيقها بالجزائر
دراسة حالة
بنك التنمية المحلية (BDL) مستغانم

من اعداد الطالبة:
شعال نسرين

تحت اشراف الأستاذ:
د/قدال زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة	الصفة
د.بن يمينة كمال	أستاذ محاضر-ب	جامعة مستغانم	رئيسا
د.قدال زين الدين	أستاذ محاضر– أ	جامعة مستغانم	مقررا
أ.شارف بن عطية سفيان	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

كلمة شكر

"اللهم إنا نشهدك أنا سلكنا طريقا نبتغي فيه علما، فسهل لنا به طريقا إلى الجنة "

نتقدم بأسمى عبارات الشكر:

إلى خالقنا ومولانا وموفقنا إلى إنهاء هذا العمل المتواضع، إلى من له الفضل أولا

وأخيرا، إلى الذي لا إله إلا هو، إلى أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين، إلى من نسأله بكل

اسم هو له أن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتنا يوم العرض، وأن يجعل نياتنا خالصة

لوجهه الكريم، إلى الذي تعجز الكلمات عن حمده وشكره، فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك

وعظيم سلطانك، الحمد لله حمدا كثيرا وعلى والدينا.

"ربنا أوزعنا أن أشكر نعمتك التي أنعمت علينا وأن نعمل صالحا ترضاه لنا، وأدخلنا

برحمتك في عبادك الصالحين، آمين" .

إلى من كان رحمة للعالمين، إلى من هو قدوتنا في كل حين، إلى من نسعى دوما لإتباع

خطاه، إلى من أوصانا بطلب العلم، إلى سيدنا وحبيبنا ورسولنا الكريم، الصادق الأمين، محمد صلى الله

عليه وسلم وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين صلاة وسلاما دائمين إلى يوم الدين.

إلى الأستاذ المشرف الذي نكن له فائق الاحترام والتقدير، والذي لم يبخل علينا بالنصح

والتوجيه، وكان لنا السند المتين، فهنيئا له، وله جزيل الشكر، أستاذ { **قدال زين الدين** } .

ويشرفني أن أخص شكري الكبير **تمار بوعلام** الذي كان سندا كبيرا في انجاز هذا البحث.

كما أشكر المكتبة بتقديمهم لي المعلومات اللازمة لبحثي.

الإهداء:

أحمد الله عزوجل الذي انعم علينا بنعمة العلم، وفتح لنا باب النجاح وجعلنا من المسلمين ونسأله زيادتنا علما سبحانه.

اهدي إكليل عملي وثمرة جهدي إلى التي لو جمعت الدنيا كلها ووضعتها بين يديها ما وفيت ولو جزء من حقها إلى العين التي قاطعت النوم لتسهر على راحتي إلى التي تحت قدميها جنتي **" أمي "**

إلى الاسم الذي يخفي حقيقة نجاحي وثمرة تربيتي **" أبي "** رحمه الله.

أسأل الله عزوجل أن يحفظهما لي وأن يدخلهما فسيح جنانه ويجعلني بارة بهم إن شاء الله.

إلى أغلى وأعز وأخلص ما عرفت، إلى من رافقتني وتحملتني طوال المشوار، إلى من تعجز الكلمات عن وصف مشاعري نحوها، إلى التي حبي لها فوق مستوى كل الكلام، فقررت أن أسكت والسلام، كل ما أتمنى وأدعو الله عز وجل به أن يحفظها ويوفقها ويجمعنها في جنة الفردوس، أختي إيمان.

إلى أجمل وأغلى ما منحتني الدنيا، وأعز من أحببتهم إخوتي حماني، العربي.

إلى صديقات سهيلة، عائشة، نعيمة، اللواتي لهن محل في قلبي لن يزول ما حييت والتي أتمنى لهن النجاح في دروب حياتهم بكل حب وتقدير.

وفي الأخير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

الفهرس

شكر وعرفان
اهداء
الفهرس.....II
قائمة الاشكال.....II
قائمة الجداول.....VII
مقدمة.....2

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل.....7
المبحث الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي.....8
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي.....8
المطلب الثاني: اهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي.....11
المطلب الثالث: هيكا النظام المحاسبي المالي.....12
المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.....16
المطلب الأول: دواعي تبني النظام المحاسبي المالي.....16
المطلب الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على التحليل المالي.....17
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي.....18
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية.....19
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية.....19
المطلب الثاني: اهداف القوائم المالية.....23
المطلب الثالث: تربط وتكامل القوائم المالية.....25
خاتمة الفصل.....27

الفصل الثاني: الإطار العام للمراقبة الداخلية

مقدمة الفصل.....29
المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.....30
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الرقابة الداخلية.....30
المطلب الثاني: اهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية.....31
المطلب الثالث: شروط وأنواع نظام الرقابة الداخلية.....33
المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية.....36
المطلب الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية.....36
المطلب الثاني: خطوات تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.....37
المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية.....38
خاتمة الفصل.....40

الفصل الثالث: الإطار العام للتحليل المالي

مقدمة الفصل.....42
المبحث الأول: مدخل الى التحليل المالي.....43
المطلب الأول: مفهوم ومراحل التحليل المالي.....43
المطلب الثاني: خصائص محلل المالي والوظائف التي يقوم بها.....44
المطلب الثالث: أهمية وأهدف التحليل المالي.....46
المبحث الثاني: المعطيات المحاسبية في التحليل المالي.....49
المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية.....49
المطلب الثاني: جدول الحسابات.....52
المطلب الثالث: جدول التمويل.....53
المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي.....56
المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....56
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.....63
المطلب الثالث: تحليل الاستغلال.....67
خاتمة الفصل.....71

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية للوضعية المالية لبنك التنمية المحلية

مقدمة الفصل.....73
المبحث الأول: دراسة بنك التنمية المحلي BDL 74
المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلي BDL 74
المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية لبنك التنمية المحلية.....75
المطلب الثالث: الاتصال الداخلي للمؤسسة.....81
المبحث الثاني: دراسة وتحليل طلب قرض استثمار.....86
المطلب الأول: حالة الشركة الطالبة للقرض.....86
المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمشروع.....91
خاتمة الفصل.....95
خاتمة عامة.....97
قائمة المراجع.....100
الملاحق.....106
ملخص

قائمة الاشكال

رقم	عنوان البيان	الصفحة
01	اهداف القوائم المالية	19
02	العلاقة بين القوائم المالية	21
03	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	41
04	الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلي	70
05	المناصب والمسؤولية أو المهام	72
06	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لمستغانم	73
07	التمثيل النقابي	78

قائمة الجداول

رقم	عنوان البيان	الصفحة
01	اشكال الاتصال	77
02	حصة الشركاء	81
03	الهيكل التمويلي للمشروع	82
04	الحاجة الى اليد العاملة وتكاليفها	84
05	رقم الاعمال المتوقع	85
06	التجهيزات المقتناة	85
07	الميزانية التقديرية على 5 سنوات	86
08	جدول حسابات النتائج التقديري	87
09	التدفق النقدي الناتج عن المشروع	88

مقدمة عامة

1.اشكالية الدراسة:

يعتبر التحول المحاسبي في الجزائر وليد التحول والتطور الاقتصادي الدولي والمحلي، حيث نلمس ذلك من خلال المفاوضة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكذا تقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الأموال، وكذلك لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حيث أن الجزائر بدأت عملية الإصلاح من 2001 ، إلى غاية 2007 تم إصدار القانون المتعلق بالنظام المحاسبي وإلى غاية 2009تم صدور العديد من المراسيم والقوانين التابعة للنظام سواء بتحليل القانون الأصلي أو إصدار قانون، وفي مطلع (SCF) سنة 2009 تم تأجيل تطبيق النظام إلى السنة التي تليها ،ومنذ اعتمادها للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها.

ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات، بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد، فالتحليل المالي بعد أن ظل لفترة طويلة حكرا على المختصين في ميدان مالية المؤسسات ولا يمارس إلا من وجهة مالكي رأس المال امتد وبصفة تدريجية حتى لمس اهتمام شرائح واسعة من المستعملين.

ولم يعد التحليل المالي يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، فلم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق، ولضمان هذا يجب تكوين نظرة جديدة إستراتيجية على كل مستويات التسيير والنظرة الاستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الواردة في النظام المحاسبي المالي.
في ظل هذه المعطيات تبلورت إشكالية بحثنا في:
ما هو التحليل المالي الأمثل وكيف تجسده المؤسسة الجزائرية للقيام بتشخيص الوضعية المالية لها بدقة على ضوء مبادئ النظام المحاسبي المالي؟

-الأسئلة الفرعية:

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية الى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

1. ماهية النظام المحاسبي المالي؟ وهل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي؟
2. ما المقصود بالتحليل المالي؟ وما هي الأدوات التحليل المعتمدة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
3. ما هو نظام الرقابة الداخلية؟ وما أهميته في عملية التحليل المالي؟
4. هل للنظام المحاسبي المالي اثار على نظام التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟

2.فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التي يمكن حصرها فيما يلي:

-النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية للمؤسسة.

-التحليل المالي هو دراسة محاسبية وتنبؤيه تشخص الوضعية المالية الصحيحة للمؤسسة.

-الرقابة الداخلية تسعى لمراقبة ومعالجة المعلومات المحاسبية.

- يتماشى التحليل المالي في المؤسسة مع النظام المحاسبي المالي للتوصل الى الوضعية المالية الصحيحة.

3.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة التي قمنا بها الى النقاط التالية:

-ابراز أهمية التحليل المالي ومختلف الأدوات المستعملة في هذه العملية للتوصل الى الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرار المناسب.

-ضرورة تبني نظام محاسبي مالي كونه يمنح المعلومات أكثر وضوحا مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني.

-تظهر الأهمية من خلال سعي مختلف الدول الى تطوير وترقية نظامها المحاسبي قادرة على تلبية الاحتياجات ومواجهة الازمات.

-اسقاط الجانب النظري على مؤسسة بنك التنمية المحلية بمستغانم.

4.اهداف الدراسة:

وإذا تحدثنا على اهداف هذا الموضوع نجد انه يسعى الى تحقيق ما يلي:

-محاولة التعريف بالنظام المحاسبي المالي واهم التغييرات التي جاء بها فيما يخص القوائم المالية وكيف تأثر التحليل المالي بذلك.

-التطرق الى مختلف أدوات التحليل المالي والتي هي موحدة عبر العالم وتجسيدها في كامل المناطق الإقليمية.

-محاولة تطبيق الجانب النظري على ارض الواقع من خلال الجانب التطبيقي على مؤسسة بنك التنمية المحلي.

5.الدراسات السابقة:

نشير والى انه في حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث (رسائل ماجستير، اطروحات دكتوراه) على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة لموضوع التحليل المالي للقوائم المالية، ولكن هذا لم يمنع وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

-دراسة ديبون الساهل بوجمعة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر) جامعة سكيكدة، (2010-2009).

عالج ديبون الساهل بوجمعة في رسالته المعنونة " اعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دراسة مدى استجابة القوائم المالية في النظام المحاسبي الوطني لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وقام بإسقاط دراسته على الشركة الوطنية للصناعات البيتروكيميائية.

-دراسة اليمين سعادة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر) جامعة باتنة، (2008-2009).

عالجت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصاديةوترشيد قراراتها"، دراسة إذاما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول الى تقييم حقيق للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، واسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

6.حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى مؤسسة بنك التنمية المحلي بمستغانم وتم حصد الدراسة للتحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

الحدود الزمانية: يقتصر على تشخيص الوضعية المالية من خلال التحليل المالي لقوائمها المالية خلال الفترة(2011-2012-2013).

7.أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع ما يلي:

-الأسباب الذاتية:

-اقتناعنا بأهمية الموضوع.

-رغبتنا في توسيع افكارنا البسيطة المسبقة حوله وتجسيد هذه الأفكار على ارض الواقع من خلال اقتراح بعض الحلول التي نراها مناسبة.

-رغبتنا في معرفة الجديد الذي يتناوله التحليل المالي بالإضافة الى النظام التحليل المالي.

-الأسباب الموضوعية:

-الالمام المعاصر للتحليل المالي من خلال كونه برنامجا متكاملا لتحليل مدى سلامة العلاقة بين القرارات والنتائج المالية للمؤسسة والمراقبة الداخلية، وليس مجرد عدد من النسب والمؤشرات التي يتم استخدامها دون واع إدراك والمداولات ونتائج هذا الاستخدام.

-معرفة طرق الاستخدام العقلاني لموارد المؤسسة كونها من أسباب بقائها.

-معرفة أهمية عملية التحليل المالي في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

-معرفة مدى استيعاب وتأقلم مؤسسة بنك التنمية المحلي مع نظام المحاسبي المالي.

8.منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوضعي التحليلي وإضافة لأسلوب دراسة الحالة فجانب الوصف يظهر من خلال عملية جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالدراسة عن طريق المسح المكتبي (الكتب، الرسائل، الاطروحات) اما الجانب التحليل فيظهر من خلال الربط بين مختلف مكونات الدراسات الحالة في الجانب التطبيقي الذي كان على مستوى البنك التنمية المحلي بمستغانم.

9.صعوبة البحث:

-صعوبة إيجاد مكان التربص.

-صعوبة الحصول على المراجع وقلتها خاصة حول إثر النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة والتي اخدت الجزء الأكبر مما ساهم في التأخر في انجاز الدراسة التطبيقية، بالإضافة الى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة جدا مقارنة بأهميتها.

10.تقسيمات البحث:

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض النتائج التي توصلنا اليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناءا على النتائج المتوصل إليها.

- الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

قسمناه الى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن عموميات حول النظام المحاسبي المالي، والمبحث الثاني حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، اما المبحث الثالث فتطرقت فيه الى عرض القوائم المالية.

- الفصل الثاني: عموميات حول المراقبة الداخلية

قسمناه الى مبحثين، المبحث الأول كان عبارة عن عموميات حول المراقبة الداخلية، المبحث الثاني حول مكونات نظام الرقابة الداخلية.

- الفصل الثالث: الإطار العام للتحليل المالي

قسمناه بدوره الى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن مدخل الى التحليل المالي، المبحث الثاني حول المعطيات المحاسبية في التحليل المالي، اما المبحث الثالث تطرقت فيه الى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي.

- الفصل الرابع: دراسة تطبيقية للوضعية المالية لبنك التنمية المحلي بمستغانم

وتم تقسيمه الى مبحثين، المبحث الأول يتضمن **دراسة بنك التنمية المحلي BDL** والمبحث الثاني تطرقت فيه الى **دراسة وتحليل طلب قرض استثمار.**

الفصل الاول

الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل:

يؤثر الاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في البلدان المختلفة على فهم محتوى المعلومات في القوائم المالية خصوصا بالنسبة للمستثمرين على المستوى الدولي (الشركات المتعددة الجنسيات)، وهذا ما كان السبب الرئيسي وراء الضغوط الدولية لتوحيد الممارسات المحاسبية وذلك بتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية.

ان الجزائر كواحدة من الدول الساعية لمسايرة التطورات الاقتصادية شرعت في عملية اصلاح المنظومة المحاسبية بداية من التسعينات بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر الى الممارسة الدولية ذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

وبتبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي في تطبيقه بداية من سنة 2010، أصبحت المؤسسات المنظومة تحت مجال تطبيقه ملزمة بإعداد والإفصاح عن خمس قوائم مالية خلافا لما كان عليه في المخطط المحاسبي الوطني ذلك وفقا لمبادئ وأسس وخصائص جاء بهذا النظام بهدف إضفاء المصداقية والشفافية على المعلومة المالية في القوائم المالية في هذا الصدد سوف نتطرق في هذا الفصل الى ما يلي:

-المبحث الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي.

-المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

-المبحث الثالث: عرض القوائم المالية.

المبحث الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي

المكلف بمهمة توحيد المحاسبة في الجزائرCNC في إطار عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية بهدف مواكبة ومسايرة عملية التوحيد المحاسبي الدولي والعمل بالمعايير المحاسبية الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تجاوز نقائص وقصور المخطط المحاسبي الوطني PCN الذي أصبح لا يساير التطورات الاقتصادية الجديدة، ولقد شرعت الجزائر في تطبيق الامر 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي ابتدأ من جانفي 2010.

ومما سبق سنتطرق في سياق هذا المبحث الى النقاط التالية:

- ماهية النظام المحاسبي المالي.
- اهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي.
- هيكل النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه، وكذا الدوافع التي أدت بالجزائر إلى تبنيه، وفي الأخير سنتطرق إلى مراحل تصميم هذا النظام.

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

لقد جاء قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي ليحدد مفهوم المحاسبة المالية بناء على نص المادة رقم 03 على ان:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف(قوائم) مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعة ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص خصائص المحاسبة المالية والتي تتمثل فيما يلي:

-هي نظام للمعلومات حيث ترتكز على المفهوم المالي بدلا من المفهوم المحاسبي.

-هي معلومات يمكن قياسها بناء على معطيات عددية قابلة للقياس النقدي.

-تخزين، تصنيف، تسجيل المعلومات المالية.

-اعداد قوائم مالية في نهاية السنة المالية.

-قياس الوضعية المالية من خلال الميزانية، والأداء من خلال جدول حساب النتيجة.

-قياس وضعية الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة، ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يماثلها.

الفرع الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02،04،05، من قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجال تطبيق هذا النظام كالتالي:

[1]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر، سنة 2007، المادة 3 يتضمن النظام المحاسبي المالي، ص 03.

كل شخص طبيعي او معنوي ملزم بموجب نص قانوني لو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الاحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

-التعاونيات.

-الأشخاص الطبعيين او المعنويين المنتجين للسلع او الخدمات التجارية وغير التجارية، إذاكانو يمارسون نشطات مبنية على عمليات متكررة.

-كل الأشخاص الطبعيين او المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني او تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا تتعدى رقم اعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، ان تمسك محاسبة مالية مبسطه (محاسبة الخزينة).

الفرع الثالث: دوافع الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

ان المخطط المحاسبي الوطني المطبق منذ 1976 وضع ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر آنذاك، و عندما اتجهت الجزائر الى اقتصاد السوق من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية المتعددة من الثمانينات من القرن العشرين، و التي ساهمت في ترقية المنافسة و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع المحروقات، لذلك اصبح المخطط الوطني لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد، بحيث انه لا يستجيب لاحتياجات المؤسسات و المساهمين من حيث المعلومات المحاسبية، و يمكن تلخيص دوافع الانتقال الى النظام المحاسبي المالي في العناصر التالية:[1]

-انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد السوق.

-ضغوطات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) قصد التزام بالمعايير الدولية.

-عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني لاحتياجات الشركات المستثمرة في الجزائر.

-تبني المجتمع الدولي للمعايير المحاسبية الدولية، والتي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية وخاصة القياس والتقييم والإفصاح.

-افرازات العولمة التي تقضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغييرات يجب ان تكون في مستوى التطورات الاقتصادية وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد.

-لنقائص والعيوب المتضمنة في المخطط المحاسبي الوطني.

الفرع الرابع: مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني لمحاسبة وتحت اشراف وزارة المالية، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي

[1]- ناصر مراد، **الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS، جامعة البليدة، 17/16 نوفمبر 2009، ص:5.

الوطني إلى نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعطيات الإقتصادية الجديدة والمتعاملون الإقتصاديون الجدد وقد مرت العملية بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع اجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية، وفي نهاية هذه المرحلة وضعت ثلاثة خيارات تطوير ممكنة وهي:[1]

الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغييرات المحيط القانوني

والاقتصادي في الجزائر.

الخيار الثاني: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومع مرور الوقت يتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظام مختلط ومعقد، وبالتالي يمكن ان يكون مصدرا للتناقض والاختلاف.

الخيار الثالث: والذي يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الإعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

المرحلة الثانية: وذلك بتطوير مشروع مخطط محاسبي جديد، حيث تضمن تقرير هذه المرحلة مشروع لنظام محاسبي جديد أعد بناء على إختيار المجلس السابق وتضمن هذا المشروع ما يلي:[2]

-التعريف بقواعد قياس الأصول والخصوم والايرادات والأعباء.

-مدونة الحسابات.

-قواعد عمل الحسابات.

-نماذج القوائم المالية ولواحقها ومصطلحات تفسيرية.

وقد تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة وذلك بغرض تقييم التقرير المتعلق بهذه المرحلة، غير أنّ هؤلاء الخبراء تباينت آرائهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين، خاصة فيما يتعلق بالإطار المحاسبي المقترح الذي يعتبر نسخة عن الإطار والذي يضم تسع (09) مجموعات + المجموعة صفر، حيث:

الفريق الأول: إعتبر الفريق الأول أنّه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات، فإنه من الأفضل الإحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط التعديلات الضرورية، لتجنب أي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي.

الفريق الثاني: والذي طلب تأكيد المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين، والتي تعكس بشكل جيد الخيار الثالث، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تباينا واسعا في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغاربية. تم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة للخبراء الفرنسيين، ليتم التكفل بها بناء على توصيات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2002، والتي أكدت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم حول مشروع النظام المحاسبي المالي باستثناء ما تعلق بالإطار المحاسبي الجديد الذي تقرر تبنيه، على أن يتم إثراءه وتقويمه،

[1]-شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الشركة الجزائرية بداود، الجزائر، ج1، 2008، ص:14.

[2]-مداني بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 2004، ص: 173-174.

وعلى هذا الأساس، تقدمت مجموعة من الخبراء الفرنسيين بمشروع ثان لنظام محاسبي مرفقا بإجابات عن الأسئلة التي تشكلت بمناسبة المشروع الأول.

وفي هذا الإطار كُلف فوج العمل الذي قام بتقييم المشروع الأولي، بإعداد مقارنة بين المشروعين للتأكد من مدى أخذ الخبراء الفرنسيين فعليا بإيضاحات المجلس الوطني للمحاسبة، ومن ثم إعداد حوصلة يتم تبليغها للخبراء الفرنسيين من أجل أخذها بعين الاعتبار، ليتسنى لهم تقديم النسخة النهائية لمشروع النظام المحاسبي المالي الجديد.

المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد، وببلوغ هذه المرحلة، تمخض عن أشغال اللجنة تقرير، ومشروع برنامج تكوين إشتمل على ما يلي:[1]

- تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي.
- تنظيم أربعة(04) تجمعات جهوية تهدف الى شرح محتوى برنامج المحاسبي المالي، وكانت موجهة أساسا للمهنيين والممارسين.

المطلب الثاني: أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي

اعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي لتحقيق عدة أهداف لم تكن متاحة من خلال المخطط المحاسبي الوطني، ويتميز هذا النظام المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بعدة مميزات وخصائص والتي سنتطرق إليها مع الأهداف في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي الى عدة اهداف نذكر منها ما يلي:[2]

-ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية.

-الإستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذه الأنظمة.

-تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل إختلاف الطرق المحاسبية.

-العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

-تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارة العالمية.

-العمل على ترسيخ أسس حكومة المؤسسات.

-إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة.

-التمكّن من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.

-تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.

-نشر معلومات كافية وصحيحة، وموثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

---

[1]-مداني بلغيث، نفس المرجع السابق، ص :172.

[2]-كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IFRS/IAS في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، سنة 2009، ص:292-293

الفرع الثاني: مميزات النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات أساسية هي:[1]

1-إختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية، ضمن المرجعية IFRS/IAS، لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وانتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة.

2-يحتوي النظام المحاسبي المالي على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق القياس واعداد القوائم المالية وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإدارية واللاإرادية.

3-يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات، لأنه يحتوي على:

-إطار تصوري(مفاهيمي)والذي هو مستمد من الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IASالذي يقدم مفاهيم متمثلة في: الاتفاقيات المحاسبية، الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمبادئ المحاسبية الأساسية.

-إعطاء نماذج للقوائم المالية: الميزانية، حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق.

-تقديم مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

المطلب الثالث: هيكل النظام المحاسبي المالي

يتكون النظام المحاسبي المالي مما يلي:[2]

-الإطار التصوري للمحاسبة المالية.

-المعايير المحاسبية.

-مدونة الحسابات.

الفرع الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

القانون رقم 07-11 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي يتضمن ما يلي:

-تعريف وتطبيق المحاسبة المالية.

-الإطار التصوري، المبادئ والمعايير المحاسبية.

-تنظيم المحاسبة.

-القوائم (الكشوف) المالية.

-الحسابات المجمعة والمدمجة.

-تغير التقديرات والطرق المحاسبية.

-احكام الختامية.

[1]- بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدوليةIFRS/IAS** ، بدون دار نشر، الجزائر، ج1 ،2010، ص:22-23

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المادة 06، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق احكام ال قانون07-11 ويحتوي على ما يلي:

- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية.
- تعريف الطرق المحاسبية وما يرتبط بها من مبادئ.
- تعريف عناصر القوائم المالية.
- المعايير المتعلقة بطرق قياس ومحاسبة عناصر القوائم المالية.
- مدونة الحسابات.
- تعريف القوائم المالية.
- مفترقات وتضم الحسابات المدمجة، تغيير الطرق المحاسبي، مسك محاسبة مبسطة.

* القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد القياس المحاسبي ومدونة الحسابات الصادرة في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 ويحتوي على:

- عرض القوائم (الكشوف) المالية.
- مدونة الحسابات وسيرها.
- المحاسبة المبسطة المتبقية على المؤسسات الصغيرة.

-المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 افريل 2009 والذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

-التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 والتي تتضمن الطرق الواجب اتباعها والإجراءات الواجب اتخادها من اجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي، وقد اكدت هذه التعليمة على بدا تطبيق هذا النظام ابتدأ من 01 جانفي 2010.

الفرع الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يعد الإطار التصوري من بين الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، حيث يعتبر دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتفسيرها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى الغير معالجة بموجب معيار أو تفسير، حيث يتكون الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي من:[1]

-مجال التطبيق.

-المبادئ والفرضيات المحاسبية.

-تعريف الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الإيرادات والأعباء.

ويهدف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الى المساعدة على:

-تطوير المعايير.

-تحضير القوائم المالية.

-تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية.

-ابداء راي حول مدى مطابقة القوائم المالية مع المعايير المحاسبية.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المادة 07، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الفرع الثالث: تنظيم المحاسبة

حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ ينبغي على المؤسسات التي تطبق هذا النظام مراعاتها واحترامها عند مسك محاسبتها، والتي تتمثل في النقاط التالية:[1]

-يجب أن تستوفي المحاسبة الإلتزامات النظام والمصداقية والشفافية في معالجة وعرض وتبليغ المعلومة المالية، كما يجب على المؤسسة تحديد الإجراءات اللازمة لوضع نظام محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء.

-تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، وتحول العمليات التي بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية.

-تكون الأصول والخصوم للمؤسسات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل وذلك بالإستناد إلى الوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم.

-لا يمكن اجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

-يخضع كل تسجيل محاسبي إلى مبدأ القيد المزدوج مع إحترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يستند كل تسجيل محاسبي إلى وثائق ثبوتية مؤرخة لضمان مصداقية العملية.

-حدد النظام المحاسبي المالي الدفاتر التي تمسكها المؤسسة بدفتر يومي، دفتر كبير ودفتر جرد، حيث يجب أن تكون هذه الدفاتر مرقمة ومؤشر عليها من طرف رئيس المحكمة مقر المؤسسة، ويتفرع الدفتر الكبير والدفتر اليومي إلى عدد كبير من الدفاتر والسجلات المساعدة بالقدر الذي يتوافق مع إحتياجات المؤسسة، حيث يسجل في الدفتر الكبير حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والإيرادات بينما يتضمن الدفتر الكبير حركات الحسابات خلال السنة المالية، ويجب أن يحتفظ بهذه الدفاتر لمدة 10 سنوات إبتداً من تاريخ إقفال السنة المالية.

-تمسك المؤسسات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والأعباء اليومية، ويجب أن تحتفظ بها لمدة 10 سنوات ابتدأ من تا ريخ اقفال الدفاتر المحاسبية.

-نص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الاعلام الآلي.

الفرع الرابع: القوائم المالية

لقد أوجب النظام المحاسبي المالي المؤسسات التي تندرج ضمن مجال تطبيقه أن تعد أربعة قوائم مالية وملحق وهي:[2]

-الميزانية.

-جدول حساب النتيجة.

-جدول تدفقات الخزينة.

-جدول تغير الأموال الخاصة.

[1]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المواد 10 إلى 24، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2]- جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2009، ص: 16

-ملحق يبن القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، بالإضافة إلى معلومات تكميلية عن المي ا زنية وجدول حساب النتيجة.

الفرع الخامس: قواعد القياس بالنسبة للنظام المحاسبي المالي

يعتمد النظام المحاسبي المالي على مجموعة من الأسس العامة التي يؤخذ بها في عملية القياس وهي:[1]

-الإعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية.

-القيمة العادلة (القيمة السوقية).

-القيمة المحققة (قيمة الإنجاز).

-القيمة المحينة (القيمة الحالية).

تقيم المخزونات بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج حسب طبيعة المخزون، وفي حالة خروج المخزونات من المخازن أو عند عملية الجرد، يجب إعتماد طريقتين:

1-طريقة التكلفة المتوسطة المرجحةCUMP .

2-طريقة الوارد أو الصادر اولاFIFO .

يتم قياس مختلف الإيرادات المتأتية من مبيعات البضائع أو المنتجات أو الخدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام الصفقة.

الفرع السادس: مدونة الحسابات

جاء النظام المحاسبي المالي بمدونة حسابات جديدة تختلف عن تلك التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني 1975، وألزم كل مؤسسة أن تقوم بإعداد مخطط حسابات يتلاءم مع هيكلها ونشاطها واحتياجاتها من المعلومات التسييرية، والحساب هو أصغر وحدة يعتمد عليها لضبط التصنيف والتسجيل، ويمكن تقسيم مدونة الحسابات

إلى ما يلي:[2]

-**حسابات الميزانية:** وتتضمن الأصناف التالية، الصنف 1 الأموال الخاصة، الصنف 2 الأصول، الصنف 3 المخزونات، الصنف 4 حسابات الغير، الصنف 5 الحسابات المالية.

-**حسابات التسيير:** والتي تضم الصنف 6 المصاريف والأعباء، الصنف 7 الإيرادات. كما يمكن للمؤسسات إستخدام الأصناف 0،8،9 غير المستعملة على مستوى الدليل المحاسبي، وذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد لاتكون ضمن الأصناف السابقة.

[1]-سعوي بلقاسم، سعودي عبدالصمد، **مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولية** حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS والمعايير الدولية للمراجعةISA ، جامعة البليدة، 14/13 ديسمبر 2011، ص:6.

[2]- القرار المؤرخ في 2008/07/26، **المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها** الجريدة الرسمية للجمهورية، الصادرة في 2009/03/25، العدد 19، الفقرة 2.312 الفقرة 3.312.

المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث دواعي تبني النظام المحاسبي المالي ثم أتطرق إلى الأثر المترتبة على التحليل المالي ويليه الصعوبات التي واجهت هذا النظام الجديد.

المطلب الأول: دواعي تبني النظام المحاسبي المالي

وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:[1]

-محاولة تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية.

-إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.

-الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها.

-إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية.

-نقائص المخطط الوطني للمحاسبة والتي تتمثل فيما يلي:

النقائص المفاهيمية: وتتمثل أساسا في النقاط التالية:

-قواعد وأسس المخطط الوطني للمحاسبة لم تكن واضحة.

-المخطط الوطني للمحاسبة لا يحدد المفهوم المحاسبي للأصول والخصوم والأموال الخاصة ولا يعطي القيمة الحقيقية للتكاليف.

-إهمال دور المحاسبة التحليلية التي تهدف إلى حساب مختلف التكاليف وسعر التكلفة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

النقائص التقنية: وتتمثل أساسا في النقاط التالية:

- نتيجة لعدم تفصيل الحسابات سمح للمؤسسات عند الحاجة أن تفتح حسابات فرعية داخل الحسابات التي حددها المخطط مما يعني عدم التجانس وعدم التوحيد في العمل المحاسبي.

-عدم التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية.

-ارتكاز الأصناف 2،3،4 على المنظور النقدي وهذا لا يعتبر معيار للإنتاج ولا يميز بين أصول الاستغلال وخارج الاستغلال.

-إهمال التصنيف الوظيفي عند إعداد القوائم المالية، الذي يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذ القرارات.

نقائص على مستوى القوائم المالية: وتتمثل أساسا في النقاط التالية:

-الميزانية يتم إعدادها على أساس السنة الحالية وعدم إظهار نشاط السنة السابقة لغرض المقارنة.

[1]- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS – IFR ، يومي 14/13 1 جانفي 2013، عنوان الورقة البحثية" واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي"، جامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم، ص 06.

-جدول حسابات النتائج لا يظهر أيضا نتائج النشاط السابق، والنتيجة التي تظهر في هذا الجدول لا تبين أداء التسيير للمؤسسة لاحتوائها على المصاريف الاستثنائية.

المطلب الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على التحليل المالي

إن الشيء الجديد والمميز في النظام المحاسبي المالي هو التسمية (النظام المحاسبي المالي، المحاسبة المالية) بدلا من تسمية المخطط المحاسبي المحدودة، فالتسمية ذات دلالة مهمة حيث أن المعايير المحاسبة الجديدة والاتجاه المحاسبي الدولي الحديث مرتبطة بالجانب المالي للمؤسسات أكثر من الجانب المحاسبي، حيث أن أكل عنصر يطلب تسجيله بالقيمة الحقيقية ويتم استبعاد القيمة المحاسبية المعمولة هبا سابقا واهتمامه بالتحليل المالي.

كذلك تضمن النظام المحاسبي المالي نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الوارد المحاسبة الدولية، حيث يعتبر تحديد وتصنيف الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة وغير متداولة، من عناصر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة، ويطلق اصطلاحا على الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة "صافي الأصول المتداولة "أو "رأس المال العامل" .

ويتم تبويب وتصنيف الأصول والالتزامات إلى أصول متداولة وغير متداولة بتحديد أصول والتزامات المؤسسة التي تدور بصفة مستمرة في إطار الدورة التشغيل العادية.

إن تبني معايير IFRS يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية في الميزانية، فكيفية وضع الأصول والخصوم في جزأين أحدهما جاري والأخر غير جاري، لم تكن معروفة في الشكل القديم للميزانية.[1]كما ساهمت المعايير في تسهيل اعداد التقارير المالية الدوليةIFRS للأسباب الآتية[2]:

-ستكون صورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة؛

هناك تحسين في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول، ففي إطار المعايرIAS36افإن تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مرة سنويا، مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول.

-يقدر معيار 16 بأنه يمكن للمؤسسة إعادة تقييم الأموال المنقولة سنويا بقيمتها السوقية.

بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف.

-معايير IFRS لا تحدد أي نتيجة وسيطة معيارية ولا تعرف بالنتيجة الاستثنائية.

هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نفدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة، وبالتالي يتم الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط.

[1]- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1433هـ-2012م، ص 43.

[2]- عريف عبد الرزاق، يحياوي مفيد، أثر المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IASعلى التحليل المالي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي17-18 جانفي2010، المركز الجامعي الوادي، ص03.

-الملاحظ هو أهمية الميزانية مقارنة بجدول حسابات النتائج ثم أهمية جدول تدفقات الخزينة مقارنة بالميزانية.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي

حسب الإطار التصوري للجنة المعايير الدولية المنشورة في 1998 فان القوائم المالية لا يمكن أن تلبي احتياجات كل مستعمليها فان هذه الأخيرة تختلف من مستعمل لأخر. من هذا نستنتج انه أمر عادي وطبيعي أن يواجه النظام المالي صعوبات في السنوات الأولى من تطبيقه، وفيما يلي سنحاول التطرق لها باختصار:[1]

-صممت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أساسا للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية، بينما لا توجد سوق مالية فعالة في الجزائر واغلب المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة.

-تتطلب المعايير المحاسبية الدولية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار استثماري يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بسرية ومحدودية المعلومات.

-صعوبة تغيير العادات المحاسبية المرتبطة بالمخطط الوطني المحاسبي فمدة تطبيقه قد قاربت الأربعة عقود.

-قدم نظام المعلومات في المؤسسات الجزائرية فهو لا يصلح مع المعطيات الجديدة.

-عدم التوافق بين قواعد النظام المحاسبي الجديد والنظام الجبائي القائم خاصة وأن الموارد الجبائية هي ثاني مورد ترتيبا بعد المحروقات، فان التصريحات الجبائية لا يمكن إعدادها إلا بعد معالجة الجداول المالية للمؤسسة المحضرة وفق النظام المحاسبي المالي اعتبارا إلى القيود الجبائية.

-عدم تماشي المنظومة التعليمية للجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد منذ صدور قانونه وتكوين الأساتذة والمؤطرين.

-عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون وإجبارية تطبيقه ومع قلة المؤطرين لم تستطع كل المؤسسات لحد الساعة تكوين كل محاسبيها.

-عدم قدرة المؤسسات على دفع تكاليف التكوين في الخارج.

-عدم كفاية النصوص القانونية الصادرة لتوضيح النظام فقد صدر القانون 11/07 فيما يقارب 100 صفحة بينما صدرت مرجعيته الأساسية والمتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية فيما يعادل 2300 صفحة.

-طول مدة انجاز القانون صاحبها تحديث في المعايير وإلغاء البعض وإضافة البعض الأخر.

-النظام المحاسبي المالي جاء بشيء جديد وهو القيمة العادلة إلا أن غياب أسواق حقيقية لإعادة التقييم سيؤثر سلبا على هذا المبدأ.

-عدم إدراك جل المحاسبين للرياضيات المالية والتي يعتمد عليها لتحيين القيم المستقبلية.

-صعوبة استخرج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي.

[1]- صالحي بوعلام، إعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ص 140.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المنتوج النهائي ألي نظام محاسبي، والتي تعكس إمتزاج مجموعة من العناصر التي تمل الموارد الاقتصادية التي تملكها المؤسسة أو تسيطر عليها والتعبير عنها بقيمة نقدية، فالعملية الإنتاجية المحاسبية لهذه القوائم تحكمها مجموعة من الإجراءات والمبادئ في قياس التغيرات التي تحدث خلال الفترة ها سنة مالية، وتمثل القوائم المالية أداة إتصال بين والمتعارف عليها في المجال المحاسبي على أن المؤسسة ومختلف المتعاملين معها من خلال الإفصاح عنها بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية قصد إستخدامها في إتخاذ القرارات الاقتصادية.

وانطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

-ماهية القوائم المالية.

-عرض القوائم المالية.

-ترابط وتكامل القوائم المالية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

لتوضيح ماهية القوائم المالية، ومعرفة مختلف جوانبها سوف نتطرق لتعريف القوائم المالية، وكذا الترتيبات والفرضيات والمبادئ الأساسية لإعدادها، بالإضافة إلى خصائص وأهداف ومستخدمو القوائم المالية.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية، لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر.

تعريف01: ع رفت القوائم المالية بأنّها" مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل إتخاذ القرارات الإقتصادية".[1]

تعريف02: وع رفت أيضا أنّها" الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية".[2]

تعريف03: ومن جهة أخرى عرفت القوائم المالية بأنّها" هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد إتخاذ قرارات معينة".[3]

الفرع الثاني: الفرق بين التقارير المالية والقوائم المالية

تعتبر التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل المؤسسات من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها متخذو القرارات، وهي عبارة عن الإطار العام والأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن

[1] - Pascal Barneto, "Normes IAS/IFRS, Application Aux Etats Financiers", DUNOD, Paris, 2émé édition, 2006, P : 261.

[2]- طارق حماد عبد العال، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 35

[3]- عبد الستار الكبيسي، **الشامل في المحاسبة**، دار وائل، عمان الأردن، ط2، 2010، ص:481.

الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة، تقرير المدقق الخارجي للحسابات بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية.[1]

الفرع الثالث: الترتيبات الخاصة لإعداد القوائم المالية

تضمن النظام المحاسبي المالي عدة إجراءات وترتيبات تخص إعداد القوائم المالية والتي تتمثل فيما يلي:[2]

-يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وفية الوضعية المالية والأداء المالية للمؤسسة وكل تغير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أنّ تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن تعاملات المؤسسة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطها.

-تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (04) أشهر، من تاريخ إقفال السنة المالية.

-تعرض القوائم المالية لزوما بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).

توفر القوائم المالية معلومات تسمح بمقارنات مع السنة المالية السابقة حيث:

-يجب أنّ يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغير الأموال الخاصة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية.

-وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن مقارنة أحد الاقسام العددية من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من القوائم المالية السابقة بسبب تغير طرق القياس أو (العرض الإفصاح)، يكون من الضروري تكييف مبلغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، وإذا كان من غير الممكن إجراء المقارنة بسبب إختلاف مدة السنة المالية، فإنّه يجب إعادة ترتيب أو تعديل المعلومات العددية للسنة المالية السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة مع تقديم التفسيرات في الملاحق.

الفرع الرابع: الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية

1-محاسبة الالتزام (الاستحقاق، التعهد)

حسب هذه الفرضية فإنه ينبغي على المؤسسات إعداد القوائم المالية وفق محاسبة الإلتزام، وهذا يعني أنّه يجب تسجيل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند القبض أو الدفع الفعلي للمبالغ المقابلة[3]، وهو ما نصت عليه المادة 06من المرسوم التنفيذي 08-156.

2-استمرارية النشاط

وفق هذا المبدأ يتم اعداد القوائم المالية على افتراض ان المؤسسة مستمرة في نشاطها في المستقبل المنظور[4]، وهو ما نصت عليه المادة 07 من المرسوم التنفيذي 08-156.

---

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط3، سنة 2011، ص28.

[2]- القانون رقم 11-07المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره**، المواد من 26 إلى 29.

[3]-لخضر علاوي **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، دار الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012، ص 37.

[4]-جودي محمد رمزي، **اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة العدد السادس، ديسمبر 2009، ص:78.

الفرع الخامس: المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية

تبنى النظام المحاسبي المالي عدة مبادئ محاسبية والتي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، ومن بين أهم المبادئ المحاسبية ما يلي:[1]

1-الدلالة:

يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها، وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.

2-المصداقية

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة، وأن تمثل بصدق العمليات المالية التي من المفروض أنّها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول أو إعتمادا على مقاييس وأسس الإعتراف المعمول بها.

3-التكلفة التاريخية

تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا الأعباء والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية، أي إعتمادا على تكلفة الحصول عليها.

4-اسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، بحيث تسجل إستثمارات القرض الإيجاري ضمن الأصول في الميزانية.

5-الأهمية النسبية

تكون المعلومة ذات أهمية إذا أثّر غيابها من القوائم المالية على القرارات المتخذة من طرف مستخدمي تلك القوائم، لذا يجب أنّ تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أنّ تؤثر على حكم مستعملها إتجاه المؤسسة.

بالإضافة إلى هذه المبادئ هناك مبادئ أخرى إ عتمدها النظام المحاسبي المالي وهي:[2]

6-الدورية

ويقصد بهذا المبدأ ان المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من 12 شهر تمثل السنة المالية، تبدأ من 01/01/ن وتنتهي في 12/31/ن.

7-استقلالية الدورات

يعتبر هذا المبدأ أنّ نتيجة كل دورة مالية مستقلة عن الدورة الأخرى.

8-استقلالية الذمة المالية

هذا المبدأ يكرس أنّ المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن ملاكها، والمحاسبة المالية عادة ما تقوم على الفصل بين الأصول والخصوم وأعباء وايرادات المؤسسة كوحدة قانونية قائمة بذاتها.

9-وحدة العملة النقدية

يفرض على أي عملية محاسبية تكون داخل التراب الوطني الجزائري أنّ تكون مقيمة بالعملة الجزائرية، وحتى وان كانت هناك صفقات تمت بعملة أجنبية فيجب تحويلها إلى الدينار الجزائري.

---

[1]- سليمان بلعور، **دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، العدد السادس، جوان 2014، ص:209.

[2]- لبوز نوح، **مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد**، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة، الجزائر، ج1، 2009، ص 5-7.

10-الحيطة والحذر

وينص هذا المبدأ على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها أحيانا، بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلاّ إذا تمت فعلا.

11-ثبات الطرق المحاسبية

وذلك من أجل ضمان الدقة والوضوح في القوائم المالية، إلاّ أنّ النظام المحاسبي المالي منح إستثناء لهذا المبدأ في حالتين وهما:[1]

-تغير مفروض في إطار نص قانوني.

-عندما تهدف إلى تحسين عرض القوائم المالية.

وهذا الإستثناء الثاني يزيل عقدة التقيد بالتكلفة التاريخية خاصة عند عملية القياس اللاحق، وهذا الترخيص يعطي دلالة على أنّ دور القوائم المالية الآن لم يصبح يقتصر على تقديم معلومات نزيهة وقانونية فقط؛ وانّما التعبير بوفاء عن الوضعية المالية في تاريخ محدد.

الفرع السادس: الخصائص النوعية للقوائم المالية

وهي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المالية فيما يلي:[2]

1-الملائمة

أي ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على ق ا ر ا رت المستخدمين، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.

2-الدقة والموثوقية

أي أن تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها، ولكي تكون ذات مصداقية ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات وهي:[3] التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، الأهمية النسبية.

3-القابلية للمقارنة

من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومة القيام بعملية المقارنة بالنسبة للقوائم المالية مؤسسة نفسها أو بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس المجال الإقتصادي وذلك خلال فت ا رت متعاقبة، كما يمكن مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة الزمنية.

4-القابلية للفهم (الوضوح)

ينبغي أنّ تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين مع إفتراض أنّ لديهم مستوى معقول من المعرفة في التسيير والمحاسبة.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المادة 39، العدد 13، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]-المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 28 ماي 2008، **المتضمن تطبيق احكام ال قانون11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر** 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25 ماي 2008، العدد 27 المواد 8-12. ص12.

[3]- حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، ج1،2012، ص:78.

الفرع السابع: مستخدمو القوائم المالية:

يتعدد مستخدمو المعلومات المالية التي يتم عرضها في القوائم المالية والتي تساعدهم في ت رشيد قراراتهم التي يتم إتخاذها من قبلهم بناء على هذه المعلومات، وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسبب تنوع وتعدد قراراتهم، ويمكن تحديد الفئات الرئيسية التالية كما يلي:[1]

1-المستثمرون

إن إهتمام المستثمرين الأساسي هو المعلومات حول المخاطر والعوائد المرتبطة بإستثماراتهم، ويحتاجون المعلومات لمساعدتهم على إتخاذ قرارات الشراء أو البيع، ويحتاج المساهمون أيضا معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم.

2-الموظفون

يهتم الموظفون بالمعلومات حول إستقرار المؤسسة وربحيتها وقدرتها على دفع رواتبهم وتعويضاتهم المختلفة في الوقت المناسب.

3-المقرضون

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب.

4-الموردون والدائنون الآخرون

يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية إسترداد المبالغ الدائنون بها في الوقت المناسب.

5-العملاء

يقع إهتمام العملاء حول المعلومات التي تخص إستمرارية المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها.

6-الدولة

تطلب الدولة من المؤسسة المعلومات بهدف ضبط نشاطات المؤسسة وتحديد السياسات الضريبية، ومن أجل قياس الدخل الوطني وعمليات الإحصاء المختلفة.

7-الجمهور

تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الإقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين، وبالتالي فللجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني: اهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى التزويد بمعلومات عن الوضعية المالية، الأداء المالي، التدفقات النقدية والتغير في الأموال الخاصة المتعلقة بمؤسسة معينة لمستخدمي هذه القوائم بغية إتخاذ القرارات الإقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإنّ القوائم المالية تزود بمعلومات عن المؤسسة تتعلق بما يلي:[2]

-الأصول.

[1]- حسين يوسف القاضي سمير معدى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية**، دار الثقافة، عمان الأردن، ج 1، سنة 2012، ص: 71.

[2]-خدل جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IFRS/ IAS)**، دار إثراء، عمان الاردن، ط1 ،2008، ص: 96.

-الخصوم.

-الأموال الخاصة.

-الإيرادات والاعباء بما في ذلك المكاسب والخسائر.

-التغيرات الأخرى في الأموال الخاصة.

-التدفقات النقدية.

بالإضافة إلى معلومات أخرى تتضمنها الملاحق، تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة.

ويمكن يمكن توضيح أهداف القوائم المالية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): أهداف القوائم المالية

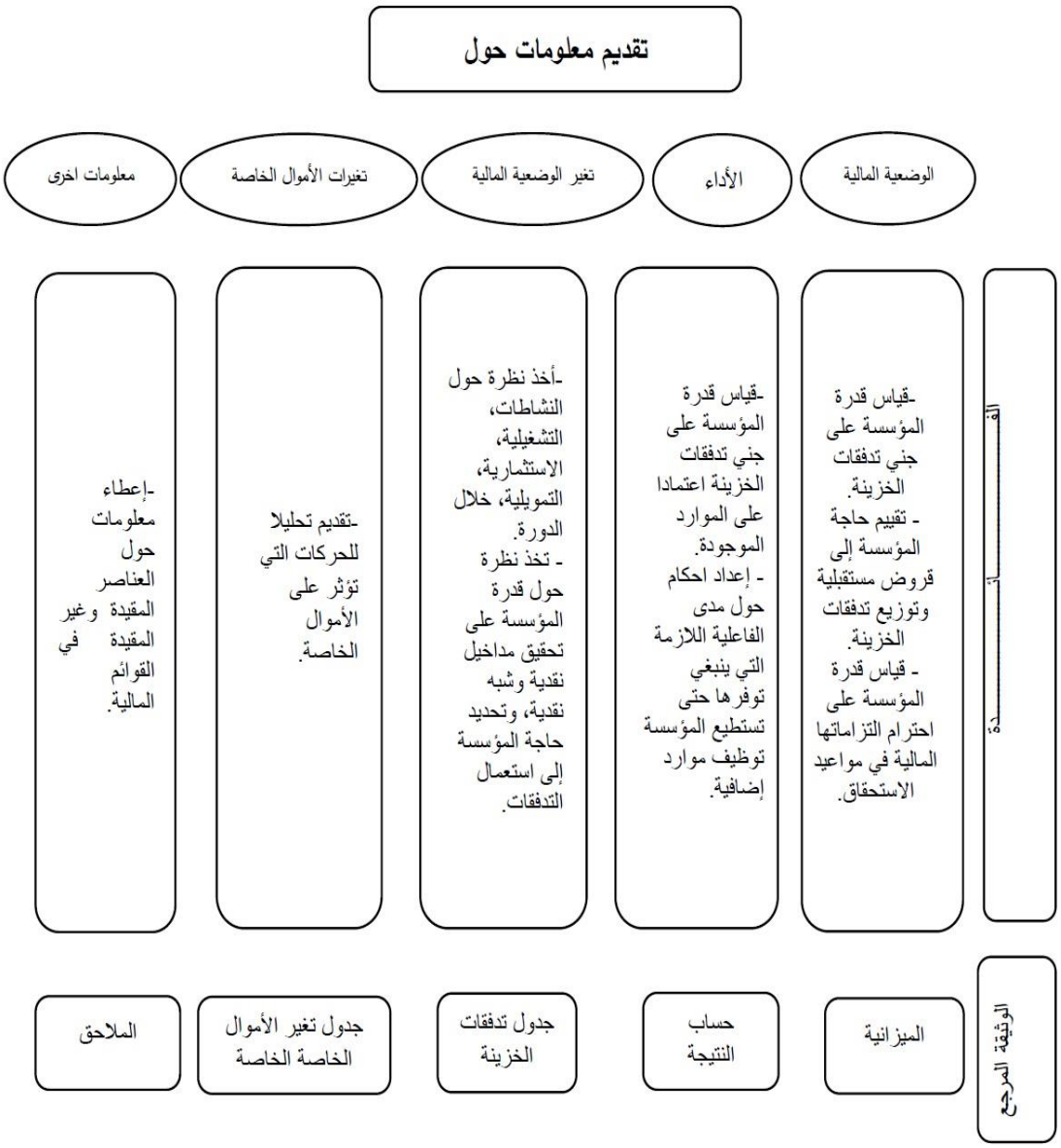

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على لخضر علاوي، معايير المحاسبية الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص3.

المطلب الثالث: ترابط وتكامل القوائم المالية

من خلال دراسة القوائم المالية الأساسية يتبين أنّ هناك ترابط وتكامل للعناصر التي تتكون منها القوائم المالية وهذا الترابط والتكامل يؤدي إلى معلومات ذات مصداقية وتساعد مستخدميها في إتخاذ القرارات.

الفرع الأول: ترابط القوائم المالية

إنّ العلاقة بين جميع القوائم المالية) الميزانية، حساب النتيجة، قائمة تغير رؤوس الأموال، قائمة تدفقات الخزينة (مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض بمعنى أنّ جميع تلك القوائم المالية تخضع لنفس عملة القياس، فإذا ما اعتمدت طريقة قياس معينة في قياس عنصر من عناصر حساب النتيجة فإن تأثير هذا القياس ينعكس على المؤسسة وتنعكس تأثيراته على جميع القوائم المالية.[1]

إن قائمة تدفقات الخزينة نفسها تخضع لمبدأ الترابط فهذا يظهر عند إعداد تلك القائمة على أساس تطابق أرصدة الخزينة في أول وآخر السنة لمالية في كل من ميزانية قائمة تدفقات الخزينة، وذلك سواء أتم إعداد قائمة تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة أو وفق طريقة غير مباشرة.[2]

الفرع الثاني: تكامل القوائم المالية

إضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها، فإنّ هذه القوائم هي أيضا مكملة لبعضها المالية البعض، فالقوائم المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الإقتصادية والعمليات المالية التي تخص المؤسسة، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أنّ تلبي كافة إحتياجات مستخدمي التقارير المالية، وهكذا، فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى ، وفي واقع الأمر فإن مؤشرات التحليل المالي لا يعتمد فقط على الربط بين عناصر قائمة واحدة بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى.[3]

الفرع الثالث: العلاقة بين القوائم المالية

ويمكن توضيح العلاقة بين القوائم المالية الأساسية من خلال الشكل التالي:

[1]-رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل، عمان الأردن، ط2 ، سنة 2006، ص: 24

[2]- مرجع سبق ذكره، ص: 248.

[3]- مرجع سبق ذكره، ص: 249.

الشكل رقم (1-2): العلاقة بين القوائم المالية

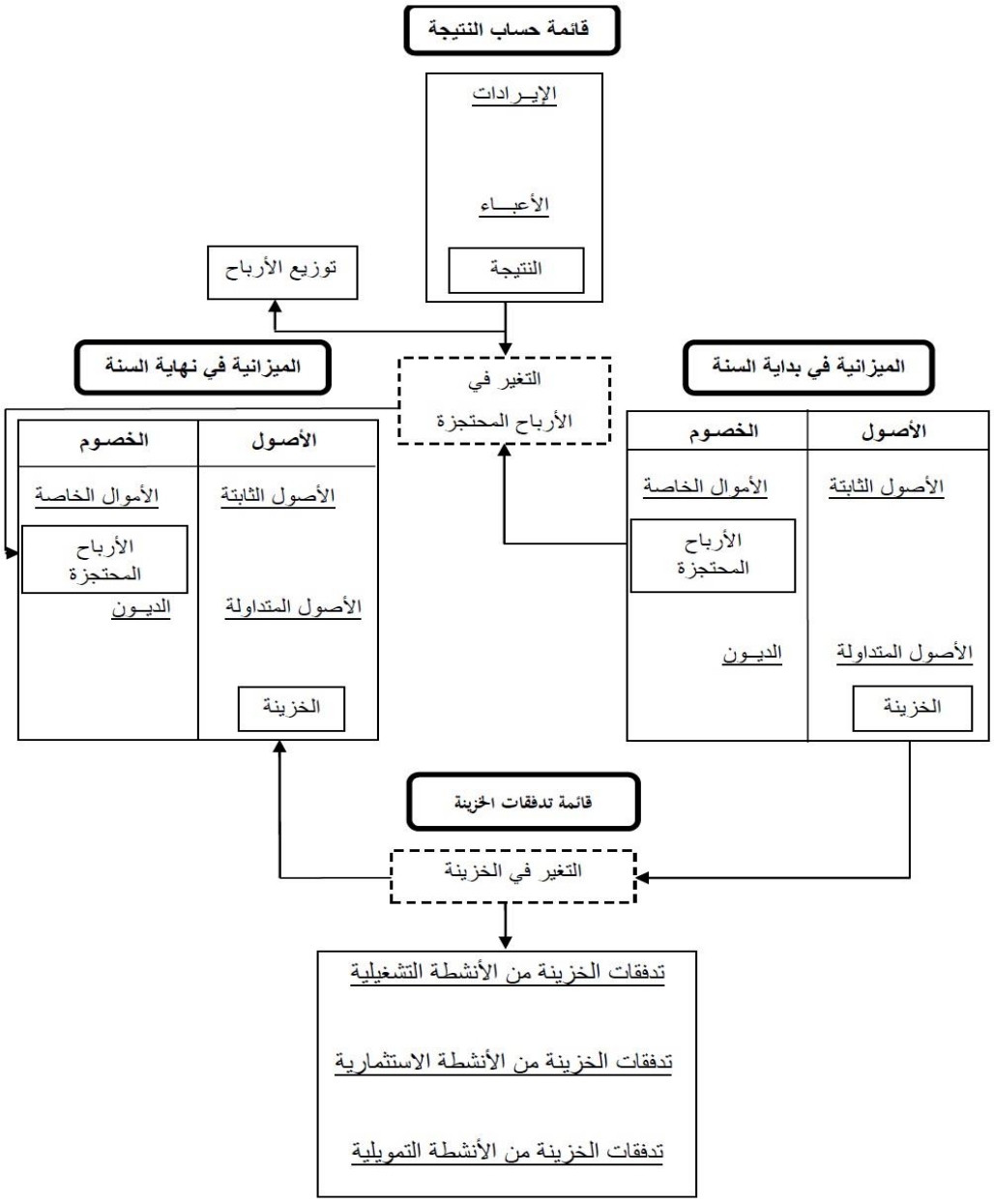

المصدر: وادري محمد، قياس القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة،2010، ص83.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم ذكره تمكنت من التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد كان وليد التغيرات الناتجة عن الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في المجال الاقتصادي والمالي والذي يهدف إلى تحديد الطرق السليمة لقياس العمليات والممارسات المحاسبية واستخلاص المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها من طرف الجهات المعنية تنشيطا للمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها والمعمول هبا وهذا في ظل اقتصاد متفتح على العالم ونتائج العولمة التي تمس جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها، بالإضافة إلى مظاهر الشراكة ودخول المؤسسات المتعددة الجنسيات. وأنه يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة وقدرتها على تقييم نقاط القوة والضعف وكذا قابليتها للمقارنة مع المؤسسات الأخرى وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

واستنتجت أيضا أن النظام المحاسبي المالي يتناول المبادئ والقواعد المحاسبية التي أتت هبا المعايير الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية، وانه يقر بإنتاج معلومات جديدة عن الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية من أجل الحد من المخاطر والأخطاء وتسهيل عملية مراقبة الحسابات.

الفصل الثاني

الإطار العام للمراقبة الداخلية

مقدمة الفصل:

ان نظام الرقابة الداخلية له مكانة هامة في المؤسسة حيث يعتبر الخطة التنظيمية وجميع الطرق والإجراءات التي تضعها المؤسسة لحماية موجوداتها وضمان دقة البيانات المحاسبية وللحد من الأخطاء وحالات الغش والتلاعب لتحقيق الهدف الرئيسي للمنشأ.

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس المتمثلة في خطوات والطرق ومكونات الأولية للنظام كدراسة البيئة الرقابية، كما يتم وصف وتحليل الأساليب المعمول بها لتقييم وفحص النظام وان استخدام هذه الطرق والخطوات يضمن الوصول الى نتائج سليمة حول فعالية نظام الرقابة الداخلية.

حيث جعل المراجع الخارجي ينصف تقييم نظام الرقابة الداخلية من أولويات اعماله عند القيام بعملية المراجعة وذلك بمراعات مسؤولياته تجاه النظام والتعرف على المقومات الأساسية للنظام والإجراءات المتبعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ولهذا سوف نحاول ومن خلال هذا الفصل بطرح ما يلي:

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مفهوم الرقابة الداخلية وخصائصها وأهدافها وأهميتها وشروط وأنواع نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الرقابة الداخلية

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

- **التعريف الأول:** الرقابة الداخلية بانها الخطة التنظيمية وجميع الطرق والإجراءات التي تضعها الوحدة لحماية موجوداتها فحص صحة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقتضيه السياسات الإدارية الموضوعة.[1]

- **التعريف الثاني:** الرقابة الداخلية ما هي الا تجزئة للعمل وتقسيمه الى مراحل بين موظفي المؤسسة، وهي وسيلة تنظيمية تسير بها مراجعة عمل كل موظف بواسطة موظف اخر وبواسطة وسائل أخرى لغرض التثبت من صحة الأرقام والقيود في الدفاتر، الامر الذي يترتب عليه احتمال منع الأخطاء والغش وسرعة اكتشافها عند الحدوث.[2]

- **التعريف الثالث:** الرقابة الداخلية على انها "عملية نناثر من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة الإدارة غيرهم من المستخدمين مصممة لتزويد تأكيد معقول بالنسبة لتحقيق اهداف في المجالات التالية:

-كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

-موثوقية الابلاغ المالي.

-الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة.[3]

- **التعريف الرابع:** هو عملية تتضمن وضع نظام دقيق للمعلومات يتيح التأكد بشكل دائم، أن العمليات تتم حسب الخطة الموضوعية ويقوم هذا النظام على وجود بيانات مرتدة دائمة عن الأداء الفعلي ويتم مقارنتها بالخطة الموضوعة.[4]

- **التعريف الخامس:** هو تلك الخطة التنظيمية والطرق والمقاييس ألمعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية ألأصول ضمان الدقة وصدق البيانات المحاسبية، وتشجيع فعالية الاستغلال والمحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة.[5]

الفرع الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية

تميز نظام الرقابة الداخلية الجيّد والفعّال بمجموعة من الخصائص الرئيسية والهامة التي تمثل المقومات الأساسية المطلوب توافرها حتى يمكن اعتبار نظام الرقابة فعّالا وجيّدا في تحقيق الأهداف الرئيسية،

---

[1]-الان عجيب مصطفى هلدني، ثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان**.العراق، مجلة العلوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45 شتاء 2009،2010، ص7.

[2]- عزيز الدلجاوي، **أسس المراجعة علما وعملا**، ج1، القاهرة ،1954، ص95.

[3]-نعيم دهمش، عفاف اسحق ابوزر، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية تحت شعار (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات،27-2005/4/28، عمان، الأردن، ص 12.

[4]- محمد توفيق ماضي، إدارة **وجدولة المشاريع** الدار الجامعية، الإسكندرية،2000، ص287.

[5]-R birien، J senical: **control interne et vérification**، édition preportaineinc، Canada, 1984، p3 .

ولقد ورد في المقال الذي نشرته لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين بأن النظام يشتمل على الأقل على الخصائص التالية:[1]

1. خطة تنظيمية تقوم على الفصل بين الوظائف والمسؤوليات، بحيث لا تتركز العملية بكاملها في قسم واحد، وأهم نقاط اهتمام النظام فيما يخص تقسيم الوظائف هي أنه لا يسيطر قسم ما على السجلات المحاسبية المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها ويجب ان تكون بسيطة وواضحة حتى يفهمها العاملين بالمشروع، ويجب أن تحقق هذه الخطة الإستقلال الوظيفي بين الإدارات المختلفة كإدارة الإنتاج والإدارات التي تقوم بالمحافظة على أصول المشروع وأمواله كإدارة المراجعة الداخلية والإدارات المحاسبية الأخرى.

كما أن توزيع العمل وتحديد المسؤوليات يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التخصص وإجراء المراجعات التلقائية التي تؤدي إلى تحقيق الدقة وخفض المجهود الضائع والناشئ من ازدواج العمل.

2. نظام لتحديد السلطات وكيفية إتمام تسجيل العمليات بحيث يكون من الممكن تحقيق رقابة محاسبية على الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، بحيث يتم تفويض السلطات للغير ويجب التحقق من أن الأعمال تتم بطريقة مرضية.

3. قواعد ثابتة تتبع عند أداء الوظائف والمهام لكل قسم من الأقسام التنظيمية، فسلامة أداء الواجبات والوظائف في كل قسم تؤثر بدرجة كبيرة على فاعلية الرقابة الداخلية وعلى كفاية العمليات الناشئة عن هذا الأداء.

4. مجموعة من الأفراد على درجة من التأهيل للقيام بالمسؤوليات الملقاة، ونود أن نشير هنا إلى أهمية العنصر البشري في نجاح نظام الرقابة الداخلية ويتم ذلك عن طريق إعداد برامج تدريبية للموظفين الحاليين لرفع كفايتهم ولتحمل المسؤولية أكبر، أما الجدد فيجب اختيارهم بدقة حتى لا يتم تعيين مستوى الأشخاص المؤهلين تأهيلا يسمح لهم بتحمل مسؤوليات وظائفهم.

المطلب الثاني: اهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول: اهداف نظام الرقابة الداخلية

إن الرقابة الداخلية تتضمن كل المقاييس التي تضمن لإدارة الوحدة الاقتصادية تحقيق عدة أهداف وهي:[2]

1. صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة: وتشمل المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الحاسب الآلي وهذه المعلومات مفيدة للإدارة وتعتبر أساس للقرارات المتخذة من قبل الإدارة.

2. الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة: الإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة والتعليمات واللوائح ودائرة التدقيق ومسؤولة عن فحص وتقييم وقياس مدى الإلزام بتلك السياسات والخطط

[1]- محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 239-241.

[2]-- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، ط1، 2006، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص145.

والإجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة والتقرير عن ذلك ما إذا كانت الأنظمة سارية وفعالة وأن الإلزام يتحقق.

3. حماية الأصول والموجودات والممتلكات: وذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بفحص مدى وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر وكجزء من هذه العملية ومن حين لآخر يجب على المدققين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات والممتلكات. للمساهمة في هذه الخطة يقوم المدققون بعدد من عمليات الجرد لهذه الموجودات والممتلكات أثناء السنة والمشاركة في أعمال الجرد السنوي.

4. إستخدام الموارد باقتصاد وفعالية: حيث تعتبر كل دائرة في المنشأة مسؤولة عن وضع المعايير المناسبة لقياس مدى الإقتصاد والفعالية في إستخدام الموارد المتاحة، وتحديد كفاية إستخدام هذه الموارد والمساعدة في حفظ التكاليف إلى حدّه الأدنى.

5. تقرير مدى تحقيق الأهداف المرجوة: من وضع للبرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية، حيث تعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن وضع الأهداف والغايات وتطوير الإجراءات الرقابية المناسبة ويجب على المدققين الداخليين قياس مدى تحققها وتماشيها مع الأهداف.

الفرع الثاني: أهمية نظام الرقابة الداخلية[1]

إن زيادة واتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأشكالها أدى إلى زيادة وإبراز الرغبة في الحصول على تقييم داخلي مستقل لفاعلية الإدارة داخل هذه الوحدات وهذا ما يدخل في نطاق عمل الرقابة الداخلية والتي تعتبر من أهم أدوات الرقابة حيث يتوقف على مدى نجاح وقوة نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

-نجاح وكفاءة وفاعلية رقابة ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج ومختلفة.

-زيادة كفاءة وأداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء أعمالهم والأنشطة الموكلة لكل مهنة.

-مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبل لأنشطة وبرامج الوحدة.

-مدى ما يقوم به المراجع الخارجي من خطوات وما يبذله من جهود هو ومساعديه في سبيل وضع وتحديد الإطار الملائم لبرنامج مراجعته ونطاق هذا البرنامج وما يشتمله من إجمال أو تفصيل خاص بإجراءات مراجعته لعمليات وأنشطة الوحدة أو المنشأة موضوع التدقيق (المراجعة).

-المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المنشأة قبل وقوعها حتى يمكن تجنبها ويمثل ذلك جوهر الرقابة الداخلية التي يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية كلما أمكن ذلك.

ونظرا للأهمية الكبرى للرقابة الداخلية في مختلف الوحدات الاقتصادية الخاصة أو العامة أو الحكومية فقد حظيت بالعديد من الدراسات العلمية التي تهدف الى تقييم دورها والعمل على زيادة فاعلية هذا الدور وتحديد العوامل التي تؤثر على كفاءة وفاعلية هذا الدور في المجالات المختلفة داخل هذه الوحدات.

[1]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، مصر ،2001، ص231،232.

المطلب الثالث: شروط وأنواع نظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول: شروط الرقابة الداخلية[1]

لا يمكن القول بأن هناك نظام رقابة داخلية متقن لدرجة الكمال، فلكل مؤسسة أو منشأة طرقات خاصة بها وهذا ما يجعل فكرة وضع نظام رقابة داخلية فعال يتناسب مع كل الحالات والظروف، أمرا مستحيل تحقيقه إلا أننا يمكن تحديد بعض الشروط العامة التي تساعد المنشأة على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وهذه الشروط لابد من أن تكون في أي نظام رقابة داخلية وإلا فإنه في حالة ما إذا غاب شرط منها فإن النظام يعجز عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.

1. فريق عمل مؤهل ومخلص: إن نجاح عمل النظام المحاسبي يتطلب أفرادا قادرين بدرجة كافية على القيام بالواجبات المحددة لهم، ومفتاح نجاح أي نظام رقابي يعتمد على موظفي المنشأة، فيجب أن يكون الموظفون على مصداقية عالية وذلك لأن غير الأمناء يمكنهم إفشال أفضل نظام للرقابة الداخلية، فنجد أن التأهيل الفني وتحمل المسؤولية والمصداقية والأمانة يمكن تحقيقها عن طريق وضع برنامج جيد لاختيار وتعيين الموظفين، إضافة إلى البرامج التدريبية المستمرة لهم، ومن المتفق عليه أنه مهما كان الحذر عند تمام نظام الرقابة الداخلية فنجاحها أو فشلها مرهون على الأفراد القائمين على تنفيذها.

2. التفويض الواضح والفصل بين المسؤوليات: حيث المبادئ الهامة هي الرقابة الداخلية هو أن لا يكون شخص واحد مسؤول عن تسجيل العمليات المتعلقة بالأصول وفي نفس الوقت عن الرقابة عليها، حيث من المفترض أن الذي من واجباته تسجيل الأصول يقوم بوظيفة الرقابة على الشخص الذي يكون مسؤولا عن الصول مسؤولية مادية، مما يقلل من الأخطاء ومن عمليات النصب ما لم يكن هناك اتفاق جانبي بين شخصين أو أكثر، وحتى يعمل النظام بطبيعة سليمة فإنه على الموظفين معرفة وواجباتهم و واجبات الاخرين، و من الضروري وصف واضح و دقيق للوظائف لتحقيق التعويض المناسب و الفصل بين الوحدات.

3. إجراءات مناسبة لإتمام العمليات: إن الكثير من المؤسسات تضع دليلا لإجراءاتها المحاسبية والإدارية للتأكد من ان مختلف أنظمتها مفهومة ومستخدمة بأسلوب سليم من قبل جميع العاملين فيها والإجراءات المحاسبية توضع في شكل دليل محاسبي يحدد ويصف كل عملية محاسبية حالية أو متوقعة وكذا الجانب الميكانيكي السليم لعملية مسك الدفاتر، أما دليل الإجراءات الأخرى فيوضح السياسات العامة للشركة، كما أن بعض السياسات والإجراءات السليمة والهامة تعالج عملية استخدام ضوابط مادية لحماية موارد الشركة.

4. نظام مستندات وسجلات محاسبية مناسبة: لا شك أن مفتاح نجاح عملية التعويض داخل أي منشأة هو نظام مستندي وقيدي مناسب، فتعتبر المستندات الأدلة المادية المستعملة في العمليات المحاسبية والتي تسمح للإدارة بمراجعة أي عملية فيما يتعلق بالتعويض المناسب، وتعتبر الأسلوب الذي يتم به نقل المعلومات داخل المنشأة، كما أن النظام المستندي يعطي دليلا على أن وظائف التسجيل والتبويب تم أداؤها بطريقة سليمة، كما يجب أن نراعي في هذا النظام المستندي الخصائص التي يتمتع بها هذا الأخير من سهولة، بساطه، تصميم مناسب لمستندات، ترقيم المستندات بتسلسل.....الخ.

[1]- حسين قاضي، حسين دودح، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط1، 1999، ص90.

5. قواعد كافية للرقابة على الأصول والسجلات: إضافة إلى الفصل بين الواجبات فإن وضع قواعد للمحافظة على رقابة داخلية مناسبة على الأصول والسجلات تعتبر أمرا ضروريا، فقد ترى الشركة أنه من الأفضل أن يحفظ المخزون في المستودع تحت الرقابة المادية لفرد معين وذلك حتى يمكن تحديد المالية، دفاتر الإسناد الدفاتر اليومية...الخ

ومن القواعد الأخرى التي قد تكون مساعدة للحفاظ على النقدية تلك التي تخص متحصلاتها فبجب إيداع كل الموال في حساب لدى البنك يوميا، هذا ما يقلل مبلغ النقد المتوفرة في الصندوق ويؤدي الى تسجيل النقدية للشركة مرتين، مرة في سجلاتها لدى الشركة ومرة أخرى لدى البنك إضافة الى الكثير من القواعد.

تحقق فحص مستقل للأداء: لا يمكن للفرد أن يتحقق أو يقيم أداءه الشخصي بطريقة فعالة، لذا يجب أن يتم ذلك من قبل شخص أو جهة مستقلة عنه للاطمئنان بأن النظام يعمل بشكل سليم، فالخاصية الهامة لهذا القسم هي عمله كذراع للإدارة إلا انه مستقل حيث يرفع موظفوه تقاريرهم مباشرة إلى الإدارة العليا، فوظيفة هذا القسم تعتبر عنصرا هاما من عناصر الرقابة الداخلية وذلك لأنها تساعد في منحه تحسينات باستمرار وشكل عادي، كذلك فان الموظفين الذين يعملون بان نشاطاتهم مراقبة يكونون أكثر حرصا على اتباع القواعد والإجراءات.

الفرع الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم نظام الرقابة الداخلية من ثلاثة أنواع هي:[1]

1-الرقابة الإدارية

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل:

الكشوفات الإحصائية، ودراسة الوقت والحركة، وتقارير الأداء، ورقابة الجودة، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية، واستخدام الخرائط والرسوم البيانية، وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها والمالية.

2-الرقابة المحاسبية

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: إتباع نظام القيد المزدوج، إتباع نظام المصادقات، اعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، وجود نظام مستندي سليم، إتباع نظام التدقيق الداخلي، فصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.

3-الضبط الداخلي

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل

[1]- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات :الناحية النظرية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1 ، سنة 1999، ص229.

مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف مراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

سنتطرق في هذا المبحث الى دراسة مكونات وخطوات وطرق نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات وهي:[1]

الفرع الأول: البيئة الرقابية

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساسا لكل المعايير، حيث انها تعطي نظاما وبيئة تؤثر على جودة أنظمة الرقابة وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها من أهمها:

-نزاهة الادارة والموظفين والقيم الاخلاقية التي يحافظون عليها.

-التزام الادارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم.

-إضافة الى فهم اهمية تطوير وتطبيق انظمة رقابة داخلية فاعلة.

-فلسفة الادارة، وتعني نظرة الادارة الى نظم المعلومات المحاسبية وادارة الافراد وغيرها.

-الهيكل التنظيمي للشركة الذي يحدد اطارا للإدارة لتخطيط وتوجه ورقابة العمليات كي تحقق اهداف الشركة.

-اسلوب ادارة الشركة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.

-السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها.

-علاقة المالكين بالشركة وعلاقة اصحاب المصالح بالشركة.

الفرع الثاني: تقييم المخاطر

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة سواء من المؤثرات الداخلية والمؤثرات الخارجية، كما يعتبر وضع اهداف ثابتة وواضحة للشركة أساسيا لتقييم المخاطر، لذلك فان تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الاجل.

ولحظة تحديد المخاطر فانه من الضروري تحليلها للتعرف على أثرها الممكن وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية ادارتها والخطوات الواجب القيام بها.

الفرع الثالث: النشاطات الرقابية

تساعد النشاطات الرقابية على ضمان القيام بتوجيهات الادارة. ويجب ان تكون هذه النشاطات الرقابية فعالة وكفاءة في تحقيق الاهداف الرقابية للشركة. ان النشاطات الرقابية عبارة عن سياسات واجراءات واليات تدعيم توجهات الادارة وهي تضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر، ومن امثلة هذه النشاطات الرقابية: المصادقة، والتأكيدات، ومراجعة الاداء، والحفاظ على اجراءات الامن، والحفاظ على السجلات بشكل علم.

[1]-عطاء الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة **الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، عمان، ج 1، دار الراية،2009، ص31،32.

الفرع الرابع: المعلومات والاتصالات

يجب تسجيل المعلومات وايصالها الى الادارة والى اخرين يحتاجونها داخل الشركة وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الاخرى، وحتى تستطيع الشركة ان تعمل وتراقب عملياتها عليها ان تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها وفي الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والاحداث الخارجية.

اما فيما يتعلق بالاتصال فانه يكون فعالا عندما يشمل تدفق المعلومات من الاعلى الى الاسفل او العكس او بشكل افقي اضافة الى قيام الادارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات اخرى خارجية قد يكون لها إثر في تحقيق الشركة لأهدافها علاوة على حاجة الادارة الفعالة لتقنية المعلومات الهامة لتحقيق تحسن واتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات.

الفرع الخامس: مراقبة ومتابعة النظام

وتتضمن مبدأين أساسين هما اختيار وتطوير وتنفيذ عملية التقييم المستمرة والمنفصلة لمكونات الرقابة الداخلية، وتقييم العيوب والقصور وإيصالها إلى المسؤولين عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة كلما كان ذلك مناسبا[1]، ويجب ان تشتمل مراقبة انظمة الرقابة الداخلية على سياسات واجراءات لضمان ان نتائج التدقيق تتم بشكل سريع، وعلى الاداريين ان:

- يقيم بشكل سريع نتائج التدقيق والمراجعة الاخرى بما في ذلك ما يبين التصور والتوصيات التي قدمها المدققون وغيرهم من القائمين على تقييم اعمال الشركة.
- يجددوا الاجراءات المناسبة للرد على نتائج وتوصيات التدقيق واعمال المراجعة الأخرى.
- يستكملوا وضمن إطار زمني محدد كل الخطوات التي تصحح او تعالج الامور المشار اليها من قبل الادارة.[2]

المطلب الثاني: خطوات تقييم أنظمة الرقابة الداخلية

بالرغم من تعدد طرق التقييم نجد أن عملية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية تمر بعدد من الخطوات هي:

الفرع الأول: جمع الحقائق والمعلومات عن النظام

تهدف هذه الخطوة إلى تكوين نظرة عامة وشاملة عن نواحي الرقابة الداخلية داخل الوحدة وأنظمة الرقابة التي تم تصحيحها لنواحي الأنشطة المختلفة وما يجب أن يكون عليه عملية تشغيل هذه الأنظمة وتعني هذه الخطوة جمع المعلومات عن الدورة المستندية والخرائط التنظيمية والتوصيف الوظيفي ودليل الإجراءات وخرائط التدفق داخل الوحدة، الوصف الملاحظ في هذه الحالة ضرورة حصول المراجع الخارجي على قرينة يمكن الاعتماد عليها في المعلومة، وتتعدد مصادر الحصول على هذه الحقائق والمعلومات ومن بينها قوائم الأسئلة وخرائط التدفق.

[1]- رشا بشير الجرد، **إثر تقييم مكونات نظام الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق لأوراق المالية**، المجلة الجامعة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ال عدد5، مجلد3، 2013، ص226.

[2]- عطاء الله احمد سويلم، مرجع سبق ذكره، ص 53،52.

الفرع الثاني: فحص النظام

تعني هذه الخطوة اختبار للتنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من أن تشغيله يتم وفقا لما هو محدد مسبقا، وتهدف هذه الخطوة الى التعرف على التشغيل الفعلي للنظام ومدى مسايرته للحقائق التي تم توصل اليها في خطوة الأولى التي تحدد ما يجب ان يكون عليه النظام.

الفرع الثالث: تقييم النظام

تمثل هذه الخطوة آخر خطوات عملية دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية فبعد تجميع الحقائق والمعلومات عن تصميم نظام وفحص الطريقة التي يتم بها تشغيله سيصبح المراجع الخارجي في موقف يسمح له بالحكم على مدى فاعلية وكفاءة النظام ومن ثم تحديد درجة الاعتماد عليه، والتي بدورها ستؤثر على إجراءات المراجعة الملائمة بهدف اعداد التقرير وابداء الراي في صحة وسلامة القوائم المالية محل الفحص وتشمل هذه الخطوة على ابراز نواحي الضعف الموجودة في أنظمة الرقابة الداخلية لأوجه النشاط المختلفة.[1]

* وغالبا يتخذ التقرير الذي يتضمن بيان نقاط الضعف، حيث يقدم هذا التقرير الى المدير المالي او رئيس قسم المراجعة اولاي شخص في الإدارة، ويأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار وتكون لديه السلطة لاتخاذ القرارات الضرورية لتنفيذها.

المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة طرق يستعملها المراجعون لفحص نظام الرقابة الداخلية، ومن بين هذه الطرق نذكر ما يلي:

-طريقة الاستبيان.

-طريقة المذكرة المكتوبة.

-طريقة خرائط التدفق.

الفرع الأول: طريقة الاستبيان

تعتبر هذه الطريقة قديمة، وتتلخص في إعداد قائمة من الأسئلة تكون وافية عن الإجراءات المتبعة بالنسبة لوظائف المشروع وعملياته المختلفة، ويجد أن تصاغ الأسئلة بعناية، ويكون هدفها الاستفسار عن النواحي التفصيلية المتبعة في المؤسسة بالنسبة لإجراء عملياته وتأدية وظائفه، وتكون الإجابة على الأسئلة إما ب «نعم" أو "لا"، بحيث الإجابة ب "نعم" تدل على إتباع الإجراء السليم، أما الإجابة ب "لا" فتدل علة وجود القصور في مجال معين وعدم إتباع الإجراء السليم.

ومن هنا يتضح أنه من مزايا الاستبيان سهولة التطبيق لمختلف المؤسسات إلا أنه يعاب على هذه الطريقة طول القائمة، مما يجعل مهمة الإجابة مملة روتينية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الجدية من طرف الشخص الذي يقوم بها.

[1]- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسك ندرية2002، ص:257.

الفرع الثاني: طريقة المذكرة المكتوبة

تستخدم هذه الطريقة كبديل عن طريقة قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لاعتقاد البعض أن طريقة الاستبيان تعاني من بعض العيوب، ومن بين هذه العيوب أن الأسئلة الواردة بقائمة الاستبيان هي أسئلة عامة وغير مرنة، كما أن طول قائمة الاستبيان يجعل مهمة الإجابة على أسئلتها مملة وروتينية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الجدية في الإجابة من قبل الشخص الذي يقوم بالإجابة.

وتبعا لطريقة المذكرة المكتوبة، يقوم المراجع بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، وعن تدفق المعلومات والبيانات بين الأقسام أو الوظائف أو وحدات النشاط المختلفة، ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين، الملاحظة، الاختبار، الاستفسار، وكذلك عن طريق السندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في الشركة.

وتكتب المذكرة تبعا لطريقة تنظيم عملية التقييم، ومن خلال هذه المذكرة يستطيع المراجع تكوين فكرة عن إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند، ومن ثمة يستحسن مواطن الضعف إن وجدت والتي يجب أن يأخذها في الاعتبار عند فحصه واختباره لتلك البنود.[1]

الفرع الثالث: خرائط التدفق

خرائط التدفق هي عبارة عن هيكل يحتوي على مجموعة من الأشكال والرموز التي تعبر كل منها عن جزء من نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، حيث يستخدم هذا الهيكل في توضيح التدفق المتوالي لبيانات أو قرارات أو اجراءات معينة، وإذا اعدت خرائط التدفق بكفاءة فإنها سوف تعكس كل العمليات والتحركات والتدفقات وكافة الإجراءات الخاصة بكل ما يظهر على الخريطة، كما تعكس كيفية تحويل المستندات الأولية الى المعلومات محاسبية مثل دفتر اليومية او دفتر الأستاذ العام.

ويستفيد المراجع من خلال التدقيق في تجميع المعلومات اللازمة لدراسة وتقييم كافة نظم الرقابة الداخلية، إتمام عمليات الاتصال الكتابي بسرعة ودقة، تحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية بسرعة ودقة، تحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية بسرعة.

وتتميز خرائط التدفق بانها تعتمد على لغة نمطية شائعة يمكن توصيلها من خلال الرموز، وبذلك يمكن ان يستفيد المراجع من عمل زملائه ويفهمه بسهولة.

إن خرائط التدفق قد تكون موجودة أصلا ضمن النظام المالي والإداري للمؤسسة، وفي هذه الحالة على المراجع دراستها وفحصها واختبارها، وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات، أما إذا كانت هذه الخرائط غير موجودة، فعلى المراجع أن يقوم بتصميمها بعد أن يكون قد تحصل على وصف كامل لإجراءات الرقابة الداخلية للعمليات والوظائف المختلفة.[2]

[1]- إدريس عبد السلام الشتيوي، مراجعة **معايير وإجراءات**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1996، ص:66،67.

[2]- عبد الفتاح محمد الصحن واخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسك ندرية1998، ص 95.

خاتمة الفصل:

تعتبر الرقابة الداخلية نظام عام للتسيير، الذي يعمل على وضع مجموعة من الإجراءات و القوانين والقواعد لضمان الحد من الأخطاء، وتقع مسؤولية ضمان تنفيذ هذه الأهداف على عاتق إدارة المؤسسة من خلال السهر على توفير نظام رقابة داخلية فعال قائم على أسس ومقومات أساسية إلى جانب المراقبة المستمرة من طرف المراجعة الخارجية ، ولتدعيم فعالية الرقابة الداخلية وبما أن المراجع الخارجي مسؤول عن عملية اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاس فإنه بذلك يعتبر مسؤول عن فحص نظام الرقابة الداخلي لذلك يلتزم بدراسة مقومات النظام لتحديد اهدافه ووضع إجراءات عامة وأخرى إدارية ومحاسبية للحصول على السير المحكم لمختلف عمليات وأنشطة المؤسسة .

الفصل الثالث

الإطار العام للتحليل المالي

مقدمة الفصل:

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي وأداة من أدوات الإدارة المالي، فهو يهدف الى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط القوة والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه او التبوء به ومنه نتوصل الى أهمية هذه التقنية التي سأقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذه المباحث:

المبحث الأول: مدخل الى التحليل المالي.

المبحث الثاني: معطيات المحاسبية في التحليل المالي.

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: مدخل الى التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل تغيرات الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول: مفهوم ومراحل التحليل المالي

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء.[1]

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي[2]:

-تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية.

-رسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها و باختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها :

1-التحليل المالي هو دراسة محاسبية: التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.

2-التحليل المالي هو دراسة تنبؤية: إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب أتباعها.[3]

---

[1]- خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، ط 1، الجزائر، 2001، ص9

[2]- أحمد توفيق جميل، **الإدارة المالية**، درا النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 1980، ص2

[3]- حسن محمد كامل، **التحليل المالي**، دار النشر الجزائر، 1986، ص 35.

3-التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية: يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تأثر على الربح، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار.[1]

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي[2]:

1-تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2-تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3-اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

4-إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

5-التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6-صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثاني: خصائص محلل المالي والوظائف التي يقوم بها:

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع هبا أصبح لابد من معرفة خصائص المحلل المالي وجميع وظائفه.

[1]- حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع، الأردن، 1976، ص 78.

[2]- ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، **مراقبة التسيير والأداء المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية العامة، الجزائر،1999، ص 135.

الفرع الأول: خصائص المحلل المالي[1]

1-أن يكون لطيفا ومحبا للآخرين، ولديه ميل لإنشاء العلاقات معهم.

2-أن يكون تفكيره منظما وعقله بارعا في تحليل وتصنيف الأشياء.

3-أن يكون لديه ميل طبيعي للاستفسار عن كل ما يحيط به.

4-أن يكون لديه القدرة على الاستفادة مما يجمعه من معلومات.

5-أن يكون لديه بعد نظر عند دراسته.

6-أن تكون لديه رغبة في البحث عن الحقائق.

7-أن تتصف أحكامه بالأمانة والنضج والموضعية.

الفرع الثاني: وظائف التحليل المالي

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي[2]:

-قرار الاستثمار.

-قرار التمويل.

-قرار التخطيط والرقابة المالية.

الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي.

[1]- أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص129.

[2]- خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص 95 -96.

الشكل رقم (3 – 1): المخطط العام لوظائف التحليل المالي

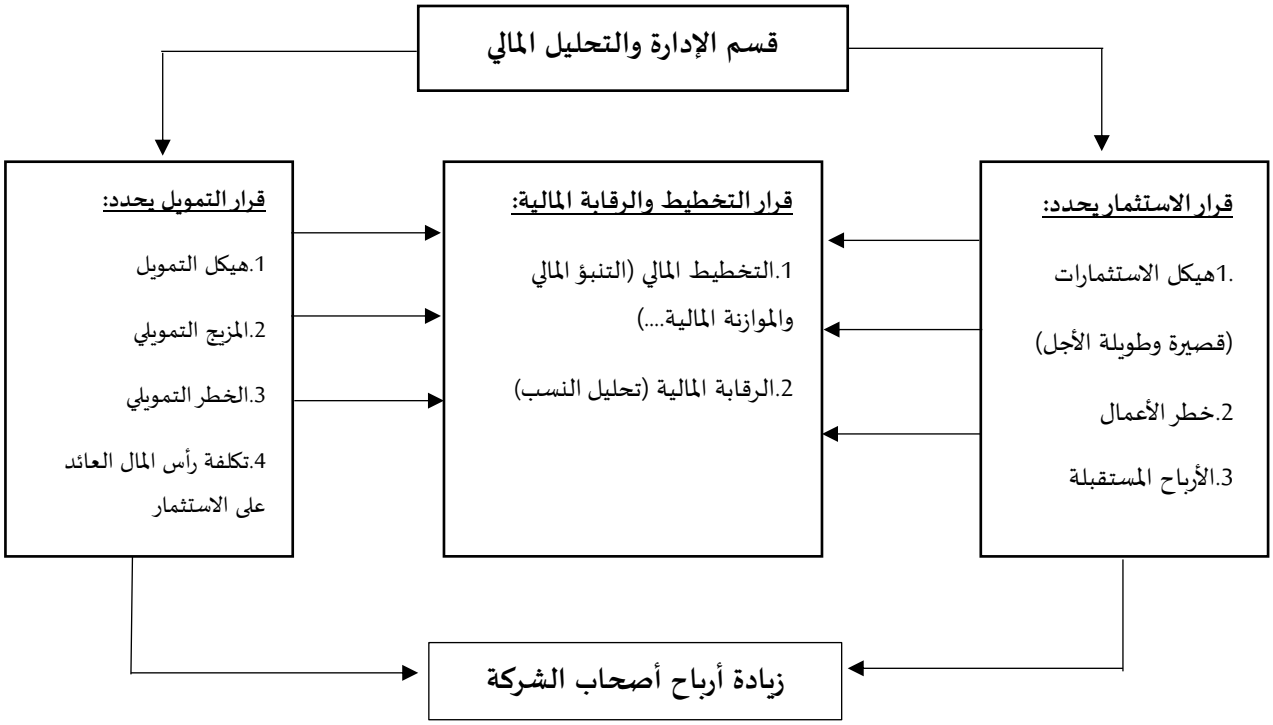

المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر،2001، ص96.

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:[1]

1-التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

2-تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

3-تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصيرة وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، لذا ارتأيت في هذا المطلب أن أقوم بدراسة التحليل المالي من حيث أهميته، أهدافه

[1]- خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص 95 -96.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:[1]

1-يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي؛

2-تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛

3-اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.

4-يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.

5-تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

6-تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها.

7-الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة.

9-الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

بعد إجراءات الفحوصات الدقيقة للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها نستخلص عدة أهداف ونتائج تنقسم إلى داخلية وخارجية:

1-أهداف التحليل الداخلي: وهي كالتالي:[2]

-إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.

-الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتموينية والتوزيعية للفترة تحت التحليل.

-معرفة المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد تتعرض لها.

-اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح.

-وضع المعلومات المتوصل لها للاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة.

-وضع المعلومات والنتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة).

2-أهداف التحليل الخارجي: وتتمثل في:[3]

-إعطاء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم هبا المؤسسة في الميدان المالي.

-تقييم النتائج المالية، والأرقام الخاضعة للضريبة.

-تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.

---

[1]- عبد الحفيظ الأرقم، **التحليل المالي**، (دروس وتطبيقات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص32.

[2]- منير صالح هندي، **الإدارة المالية** المدخل التحليلي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1998، ص ص 20-23.

[3]- ناصر دادي عدوان، عبد الله قويدر الواحد، مرجع سبق ذكره، ص134-135.

-اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.

-مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.

المبحث الثاني: المعطيات المحاسبية في التحليل المالي

إن الميزانية المحاسبية لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد للوضعية المالية للمؤسسة بل انها تستعمل كأداة لتحديد النتائج، وكذلك تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير وهذا ما يجعلها غير قابلة لاستعمالها كأداة للتحليل المالي إلا بعد تحويلها إلى ميزانية مالية تتحقق فيها الشروط المالية ومن هنا حاولنا في هذا المبحث دراسة الميزانية المالية وكان هذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فإننا قمنا بتسليط الضوء على جدول حساب النتائج وفي المطلب الثالث قمنا بتقديم جدول التمويل.

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية

سأتناول في هذا المطلب الميزانية المالية من بينها تعريفها، أصولها، خصومها، شكل الميزانية المالية.

الفرع الأول: تعريف الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة، وتعتمد الميزانية المالية،[1] يتم انشاء الميزانية المالية بمراعاة مبدأين اساسيين[2]:

مبدأ درجة الاستحقاق المتزايد: ويكون على مستوى الخصوم أي بدلالة الزمن فنجد الأموال الخاصة بالدرجة الأولى، حيث أن درجة استحقاقها صفرية والدرجة الثانية نجدها بالتدريج الطويل ثم المتوسط ثم القصير الأجل.

مبدأ درجة السيولة المتزايدة: أي المدة الزمنية التي تتطلبها كي تتحول إلى السيولة وهذا بالنسبة إلى الأصول، فنجد أولا الشعارات لأن تحويلها إلى السيولة سيستغرق مدة طويلة ثم نجد المخزونات ثم نجد الحقوق.

الفرع الثاني: مكونات قائمة الميزانية

1-الأصول

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول مبدأ أساسي هو مبدأ السيولة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي يبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحرك خلال السنة أو الدورة الاستغلالية وحسب هذا المبدأ فإن الأصول تنقسم إلى قسمين أساسين:[3]

1-1.الأصول الثابتة: وهي أعلى الميزانية وهي العناصر التي تستعملها المؤسسة وتبقى تحت تصرفها لمدة تزيد عن السنة وتحتوي على قسمين:

---

[1]- ناصر دادي عدوان، **تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الإدارة المالية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص12.

[2]- محمد سامي محمد، **تطبيقات عملية في التحليل المالي**، دار وائل للنشر، بيروت، 1964، ص 17.

[3]- أصر دادي عدوان، **تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 29.

1-1-1.القيم الثابتة: وتضم القيم المعنوية والاستثمارات.

2-1-1.القيم الثابتة الأخرى: وتشمل ما يلي:

مخزون العمل: هو ذلك المخزون الأدنى الذي يصنعه للمؤسسة الاستمرارية في نشاطها العادي رغم التغيرات التي قد تطرأ على السوق، وبالتالي يجب على المؤسسة الاحتفاظ بمخزون احتياطي باستمرار.

سندات المساهمة: تشكل بطبيعتها مساهمة المؤسسة في رأس المال مؤسسات أخرى وبالتالي تبقى لدى الغير لمدة تفوق السنة ولهذا تضم إلى القيم الثابتة.

الكفالات المدفوعة: وهي مجموع القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمان، فتضم إلى القيم الثابتة إلا إذا كانت هناك كشوفات المؤسسة ما يدل على غير ذلك، كاسترجاع جزء أو كل الكفالات المدفوعة.

وهناك مبالغ لمختلف عناصر المخزونات أو الحقوق والتي تبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن سنة ولذلك تضم إلى القيم الثابتة مثل التسبيقات، أقساط على الاستثمارات، وأوراق مالية تحت التحصيل...الخ[1]

ومن كل ما سبق: الأصول الثابتة= القيم الثابتة + القيم الثابتة الأخرى

2-1.الأصول المتداولة: وتضم العناصر التالية:[2]

1-2-1.قيم الاستغلال: وهو الجزء المتبقي من المخزون بعد طرح مخزون العمل الذي يبقى في المؤسسة لمدة تتجاوز السنة.

2-2-1.القيم القابلة للتحقيق: وهي مجموعة العناصر أو القيم التي تنتج عن تعامل المؤسسة مع الغير وتضم العناصر التالية:

-العملاء ما عدا المشكوك في تحصيلها.

-سندات التوظيف التي يسكن التنازل عنها في الأجل القصير ولا يمكن خصمها.

-أوراق القبض التي تستحق في المدى القصير والغير قابلة للخصم.

-كل ما تبقى من المدينون ما عدى العناصر التي تدخل ضمن القيم الجاهزة.

3-2-1.القيم الجاهزة: وتضم ما يلي:

-أرصدة المؤسسة في البنوك والحسابات البريدية.

-أرصدة الصندوق.

-أوراق القبض القابلة للخصم في أي لحظة.

-سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في أي لحظة.

[1]- صادق الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2]- ناصر دادي عدوان، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ومما سبق: الأصول المتداولة= قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

ثانيا: الخصوم

بالإضافة على مبدأ السنوية نجد مبدأ الاستحقاق وبالتالي نحصل على قسمين أساسين هما:[1]

الأموال الدائمة والتي تكون مدتها السنة، إما الأقل من سنة هي الديون قصيرة الأجل.

1-الأموال الدائمة: وترتب حسب درجة الاستحقاق، وتشمل حسب الترتيب ما يلي: رأس مالها (جماعي أو شخصي)، الاحتياطات، نتائج قيد التخصيص، إضافة إلى المؤونات غير المبررة بعد دفع نسبة الضريبة منها وكل هذه الحسابات تدفع في القسم الأول وهو الأموال الخاصة، أو القسم الثاني فهو يمثل الموارد التي تتجاوز السنة وهي ما تسمى الديون طويلة متوسطة الأجل: ديون الاستثمار، حسابات الشركات الطويلة الأجل...الخ.

2-ديون قصيرة الأجل: وتتمثل في ديون الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات وجزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، وعلى العموم فهي تمثل موارد القسم الثاني من الخصوم وهي لا تتعدى السنة وتنقسم إلى:

-ديون قصيرة الأجل الخاصة بدورة الاستغلال: هي التي حصلت عليها المؤسسة بغرض تمويل نشاطها العادي وتتمثل في ديون المخزونات، أوراق الدفع.

-ديون قصيرة الأجل خارج الاستغلال: ويتصف هذا النوع من الديون بعدم دورتها وتتمثل في الجزء من الديون الطويلة الأجل المستحق في السنة الموالية (قصيرة الأجل)، النتيجة الموزعة، الضريبة على الأرباح الشركات، مؤونات الأعباء والخسائر الواجبة الدفع في السنة الموالية، الحسابات الجارية للشركات.

الفرع الثالث: شكل الميزانية المالية

تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها، وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على النحو التالي:[2]

انظر الملحق رقم (1)

الفرع الرابع: الميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة.[3]

[1]- محمد سامي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار حبطلي، ص 11-12.

[3]- محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص10.

انظر الملحق رقم (2): الميزانية المالية المختصرة

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج

سأتطرق في هذا المطلب أولا تعريف جدول حسابات النتائج ثانيا العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج.

الفرع الأول: تعريف جدول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب يبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).[1]

وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فإن جدول حسابات النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصداره خلال مهمة أقصاها سنة أشهر التالية لتاريخ السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة[2]:

-تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للكشوف المالية.

-طبيعة الكشوف المالية (حسابات الفردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).

-تاريخ الإقفال.

-العملة التي يقوم هبا.

يتم تقديم جول حسابات النتائج إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في كشف إلى وحدة، كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح بمقارنات مع السنة المالية السابقة.

الفرع ثاني: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

1-حسب الطبيعة:

أولا: إنتاج السنة المالية: وتشمل ما يلي:

-ح/70المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وهو حساب يتفرع على حسابات فرعية.

-ح/72الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، أي أ، هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان.

-ح/73الإنتاج المثبت للأصول العينية والمعنوية.

-ح/74اعانات الاستغلال.

[1]-Georges Deppalens، jean pierre، **gestion financière de l 'entreprise** ,2009، p110

[2]-Ericdumalaède، **comptabilité**، gèmècle، bertièdition، algèr, 2009p,222.

ثانيا: استهلاك السنة المالية: ويدخل فيه ما يلي:

-ح/60المشتريات المستهلكة حيث عوض هذا الحساب كل من ح/60 بضاعة مستهلكة وح/61 مواد ولوازم مستهلكة في المخطط المحاسبي الوطني.

-ح/61 الخدمات الخارجية أي الخدمات المستلمة من الغير.

-ح/62 الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

والملاحظ هنا أن الإجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط الوطني المحاسبي القديم نضرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية ولم يضف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الامتلاك والمؤونات حيث وجد النظام المحاسبي المالي الوطني الجديد مستويين جديدين هما النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

والملاحظة أن هناك الفرق شاسع بين جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني القديم حساب النتائج في النظام المحاسبي المالي الجديد ذكرنا بعضا منها سائقا.[1]

انظر الملحق رقم (3): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

2-حسب الوظيفة:[2]

انظر ملحق رقم (4): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

المطلب الثالث: جدول التمويل

بالإضافة إلى القوائم المالية المذكورة والمدروسة سابقا من أجل عملية التحليل والمتمثلة في الميزانية، نجد أن بعض المؤسسات الكبيرة تلجأ إلى إضافة قائمة مصادر واستخدامات الأموال وكما يطلق عليها جدول التمويل الذي يوضح كيفية وصول المؤسسة إلى المركز المالي الذي تعكسه الميزانية وهذا ما يساعد الإدارة المالية على اتخاذ القرارات التي تراها ملائمة لوضعها المالي.

وبمعنى آخر نجد أن جدول التمويل يوضح مصادر الحصول على الأموال وكيفية استخدامها لذلك فهو يعطي إجابات للعديد من الأسئلة عن سبب لجوء المؤسسة إلى مصادر التمويل الخارجية، وعن كيفية تمويل الاستخدامات.

كما يستخدم جدول التمويل لدراسة التدفقات المالية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي تم بها تمويل تلك الاستخدامات، لهذا فهو ضروري عند قيام الإدارة بالتخطيط للمستقبل.

[1]- شعيب شنوف مرجع سبق ذكره، 145.

[2]- شعيب شنوف مرجع سبق ذكره، ص150.

الفرع الأول: تعريف جدول التمويل

يمكن أن يعرف جدول التمويل بأنه أداة تحليلية تسمح بمعرفة كل التغيرات التي وقعت وأثرت على تغيير الهيكلة المالية للمؤسسة خلال فترة معينة ولمعرفة هذه التغيرات لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تغيرات كل عنصر من عناصر الميزانية سواء في جانب الاستخدامات أو في جانب الموارد، وهذا ما يسمح بدوره بدراسة التغيرات في مؤشرات التوازن المالي.[1]

الفرع الثاني: أهداف جدول التمويل

تهدف الإدارة المالية من خلال إعداد جدول التمويل إلى تحقيق هدفا مزدوجا:[2]

-البحث في درجة الاستخدام الأمثل للأموال المتاحة.

-اللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

وبتحقيق هذه الأهداف وتتبع التغيرات في الهيكل المالي للمؤسسة يمكن الحكم على كفاءة الإدارة المالية في حصولها على الأموال في المصادر الملائمة وتوجيهها إلى أنسب مجالات الاستخدام ومن ثم التنبؤ بالصعوبات المالية المتوقعة من خلال دراسة التغيرات في الميزانية لعدة سنوات.

الفرع الثالث: فائدة جدول التمويل

إن الميزانية وجدول حسابات النتائج لا يسمحان بالإجابة على الأسئلة التالية في التحليل المالي:[3]

-هل المؤسسة تنتج من أجل تغطية النفقات المالية وتسديد القروض المالية؟

-كيف تقوم المؤسسة بالاستثمار انطلاقا من الميزانية؟

-إذا قررت المؤسسة رفع رأسمالها على شكل أسهم، كيف تستخدم رأس المال؟ ومنه نجد أن جدول التمويل يجيب على هذه الأسئلة وبالتالي يعتبر أداة للتحليل والمراقبة.

1-جدول التمويل كأداة للتحليل[4]:

يقيس لنا جميع التغيرات التي تؤثر على عناصر الميزانية وذلك خلال الميزانية الافتتاحية والختامية كما يبين التغيرات التي حدثت في دورة النشاط في الوضعية المالية للمؤسسة لحقوقها والتزاماتها، وإلى جانب هذا يجعل التغيرات في الموارد والاستخدامات ذات الطابع العددي، حيث أن الاستخدامات الجدية تمثل الحاجيات الواجب تمويلها.

---

[1]- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، دار الصفاء للنشر، الأردن، 1998، ص 56.

[2]-وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، **التحليل المالي**، دار حزين للنشر، الأردن، 1996، ص40.

[3]-كنج وعبود، إبراهيم، وهبي فهد، **الإدارة المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،1997، ص 71.

[4]- عبد الحفيظ الأرقم، **التحليل المالي، (دروس وتطبيقات)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999، ص31.

2-جدول التمويل كأداة للوقاية:

يعتبر المخطط المالي برنامج الاستثمارات والموارد المالية المرغوب فيها على شكل أرقام إذ هو وثيقة عمل داخلي من أجل استعمالها كأداة للتحاور والتفاوض مع البنوك.

عكس هذا جدول التمويل يتعلق بكل مؤسسة وهو وثيقة محاسبية للتقرير الخارجي الذي يقدم للمصالح الضريبية.

رابعا: إعداد جدول التمويل: لإعداد جدول التمويل يجب القيام بما يلي:

-إن الخطوة الأولى في إعداد جدول التمويل هي ضبط التغيرات في الميزانية المالية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة وذلك بالاستناد على المقارنة بين ميزانيتين متعاقبتين.

-تحديد الموارد والاستخدامات، حيث أن الموارد مصدرها ارتفاع في الخصوم وانخفاض في الأصول، أما الاستخدامات فمصدرها يكون ناتج عن ارتفاع في الأصول وانخفاض في الخصوم، وهنا يفرض مبدأ التوازن أن يكون مجموع الموارد مساويا لمجموع الاستخدامات.

-إعداد جدول التمويل وذلك بحصر وترتيب كل مصدر من مصادر الأموال في الجانب المخصص له، وكل استخدامات الأموال في الجانب المخصص لها.

انطلاقا من الخطوات المتبعة أعلاه يظهر جدول التمويل على الشكل التالي:

انظر الملحق رقم (5): جدول التمويل

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف على الإمكانيات المادية والمالية لدى المؤسسة وهذا لا يكون إلا باستعمال التحليل المالي باعتباره نقطة بداية في دراسة الواقعة المالية للمؤسسة بناء على المعطيات والمعلومات المحاسبية المقدمة من طرف مصلحتها.

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أشهر أدوات التحليل المالي تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التحليل المالي والنسب وجدول التمويل، وصولا إلى تحليل الاستغلال من خلال دراسة جدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

لدراسة التوازن المالي يجب الاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية تتمثل في:[1]

رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل – الخزينة.

الفرع أول: رأس المال العامل

1-مفهوم رأس المال العامل:

هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش الأمان وهو جزء من الأموال الدائمة التي تفيض عن الأصول الثابتة أو جزء من الأصول المتداولة المغطى بأموال الدائمة، فمتى لا تلجأ المؤسسة لتغطية الاستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ إلى الأموال طويلة الأجل[2].

رأس المال العامل هو ذلك الفائض من المال الدائم (الأموال الدائمة) بالنسبة للأصول الثابتة.[3]

2-حساب رأس المال العامل:

نقوم بحساب رأس المال العامل من خلال الميزانية المالية وهناك طريقتين يمكن استخدامهما[4]:

-طريقة حساب من أعلى الميزانية: (الطريقة العلوية)

إن رأس المال العامل هو الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، كما يلي:

رأس المال الصافي (FRN) = الأموال الدائمة–الأصول الثابتة

والذي يمثل التحليل الخارجي لرأس المال العامل.

---

[1]- بن ساسي الياس، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص65

[2]- منير إبراهيم هندي، **الادارة المالية**، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 310-312

[3] - Kamel hamdi, **le diagnostic finamcier**, es-salamedition, alger, 2001, p78.

[4]- عبد الحفيظ الأرقم، مرجع سبق ذكره، ص19.

إن مبلغ رأس المال العامل يمكن تمثيله في الجدول التالي:

الأصول الثابتة المعدلة	
رأس المال العامل	الأموال الدائمة

- طريقة الحساب من أسفل الميزانية: (الطريقة السفلية)

إن رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل أي:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل الصافي

يمكن تمثيل رأس مال العامل في الجدول التالي:

الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل
	رأس المال العامل الصافي

إن هذه الطريقة السفلية هي الأحسن لأنها تبين كيفية استعمال رأس المال العامل وهو ما يطلق عليه بالتحليل الداخلي، وذلك لأن هذه الطريقة تمكننا من التنبؤ باحتياجات رأس المال العامل.

3-أنواعه:[1]

3-1.رأس المال العامل الخاص: هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابت ويحسب وفق العلاقة.

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – أصول ثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة.

3-2.رأس المال العامل الصافي (الدائم): يعرف على أنه الفرق بين الأصول المتداولة وديون قصيرة الأجل وغالبا ما يكون رقما موجبا ويعتبر مقياسا مقبولا ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = أصول متداولة -ديون قصيرة أجل = الأموال الدائمة +أصول ثابتة

ويجب أن يكون رأس المال العامل الصافي ذو قيمة أكبر كلما كانت الأخطار هي تؤثر على الأصول المتداولة وكلما كانت حركة الأصول المتداولة أيضا، وبهذا يحدد رأس المال العامل الصافي لدراسة:

-التناسب بين القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة في الأصول.

-درجة سيولة المخزون.

[1]- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996، ص39.

-العلاقة أو التناسب بين الأموال الخاصة والديون.

3-3.رأس المال العامل الإجمالي: يقصد بإجمالي رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي عادة ما تتحول إلى نقدية خلال السنة، وتتضمن هذه الأصول بالإضافة إلى النقدية ذاتها الاستثمارات المؤقتة الذمم والمخزون من السلع ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:[1]

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

=رم ع ص+ د ق أ

4-3.رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا تنظر إلى الديون بالمفهوم السلبي، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي= ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل

= رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

= مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

4 -أهمية رأس المال العامل:

يعتبر المؤشر الأساسي من مؤشرات التوازن المالي وتأثيره يظهر على مسار الميزانية وتأمين السيولة النقدية للمؤسسة وتمويل الحد الأدنى المطلوب من المخزون اللازم للمشروع ومنح الائتمان للعملاء ويمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

-يعكس الصورة الواضحة عن السيولة عند المؤسسة.

-يوفر الوقت للمؤسسة في عملية البيع والتحصيل.

-احتياط المؤسسة عند عجزها عن التسديد.

-يجنب المؤسسة المخاطر المحيطة بها.

5-حالات رأس المال العامل:

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في:

-رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وهي الوضعية المستحبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة.

-رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وضعية قابلة لانتقاد أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة.

-رأس المال العامل الصافي أصغر من الصفر وضعية خطيرة وخاصة بالنسبة لمؤسسات التوزيع أي : الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة.

[1] سعاد اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء لمؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص59.

[2]- حسين لهيبي، عثمان يخلف، **التسيير المالي والتحليل المالي**، ال جزء01، دار النشر والتوزيع، جامعةالجزائر،1996، ص45.

الفرع ثاني: احتياجات رأس المال العامل

1-مفهوم وحساب احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريفه على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا للمواجهة بصفة حقيقية احتياجات السيولة عند موعد استحقاق ديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.[1]

فدورة الاستغلال تترتب على احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر التمويل للدورة أكبر من الموارد المتولدة من نفس الدورة، نقول في هذه الحالة أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل ويحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – مصادر الدورية

حيث أن احتياجات التمويل الدورية ترتبط بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة فتمثل في الديون قصيرة الأجل أو ما يعرف بخصوم الخزينة التي لم يصل بعد تاريخ استحقاقها ويمكن تحديد احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال +قيم جاهزة) -(ديون قصيرة الأجل+ تسبيقات بنكية). = (مجموع أصول المتداولة – قيم جاهزة) -مجموع ديون قصيرة أجل – تسبيقات بنكية

2 -مميزات احتياجات رأس المال العامل: وتتمثل فيما يلي:[2]

-احتياجات رأس المال العامل متذبذبة لأنها ناتجة عن حركة المخزون وحركة الحقوق من جهة وعن حركة القروض قصيرة الأجل من جهة أخرى.

-احتياجات رأس المال العامل تتكرر عند كل دورة استغلال وهذا ناتج عن موارد الدورة واحتياجاتها.

-استمرارية احتياجات رأس المال العامل تعبر عن تطور مؤشر نشاط المؤسسة المتمثل في رقم الأعمال وحجم الإنتاج.

3-تغيرات احتياجات رأس المال العامل: إن طبيعة ومستوى نشاط المؤسسة وأيضا التحكم في تسيير دورة الاستغلال ينتج عنه تغير مستمر في احتياج رأس المال العامل، ونذكر منها:[3]

أولا: احتياج رأس المال العامل موجب (إ ر م ع > 0): الديون قصيرة الأجل ما عدا التسبيقات البنكية لا تغطي احتياجات التمويل الدورية ومنه يتولد احتياج رأس المال العامل.

ثانيا: احتياج رأس المال العامل معدوم (إ ر م ع= 0): الاحتياجات الدورية تغطي بموارد التمويل الدورية ومنه لدى المؤسسة رأس المال العامل كاف وهذا يحقق توازن للمؤسسة.

[1]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص52.

[2]- خميسي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص77.

[3]- ناصر دادي عدوان، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص36.

ثالثا: احتياج رأس المال العامل سالب (إ ر م ع < 0): للمؤسس فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

الفرع الثالث: الخزينة

1-مفهوم الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بانها محصلة التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى المؤسسة في لحظة معينة، وبتعبير آخر هي مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة، وهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة[1].

2-طرق حساب الخزينة:

أ-يتم حساب الخزينة بإيجاد الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل أي:[2]

الخزينة = رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل

ب-إن مفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة " متاحات" حيث أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها التسبيقات البنكية ومن خلال هذه العلاقة يمكن حساب الخزينة كما يلي:[3]

الخزينة = المتاحات "القيم الجاهزة" – التسبيقات البنكية

3 -حالات الخزينة:

إن حالات الخزينة تتحدد وفق سياسة المؤسسة المالية المتبعة في التسيير ومن أجل تحديد حالة الخزينة لا بد من دراسة رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وفيما يلي حالات الخزينة[4]:

الحالة الأولى: الخزينة موجبة

في هذه الحالة رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وعليه فإن الخزينة موجبة أي هناك فائض في السيولة وبإمكان المؤسسة تسديد كل احتياجاتها أي لا يوجد مشكل عدم القدرة على التسديد فهي قد جمدت جزء من أموالها الدائمة لتغطية احتياجات رأس المال العامل.

الحالة الثانية: الخزينة سالبة

في هذه الحالة رغم وجود رأس المال العامل إلا أنه أقل من احتياجات رأس المال العامل، وعليه فإن الخزينة سالبة أي هناك نقص في السيولة وأن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون

[1]- ناصر دادي عدون، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، دار المحمدية، الجزائر،2008، ص77.

[2]- مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص35.

[3]- ايمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص41.

[4]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص55.

المستحقة إذن هناك عجز هيكلي، وهي في خطر لهذا يجب عليها المطالبة بحقوقها أو التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الطاقة الإنتاجية.[1]

الحالة الثالثة: الخزينة معدومة

تكون الخزينة منعدمة في إحدى الحالتين[2]:

الحالة 01: في هذه الحالة الأموال الدائمة تساوي الأصول الصافية وعليه رأس المال العاملTR معدوم، وأيضا الديون قصيرة الآجل تساوي الأصول المتداولة وعليه فإن BFR =0 وRTمنه ينتج لنا TR=0 = FR = BFR =0 مما يعني أن الخزينة منعدمة.

الحالة 02: في هذه الحالة رأس المال العامل يكون مساويا لاحتياجات رأس المال العامل وعليه فإن الخزينة تنعدم وهذا يعني أن رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته بمعنى أدق نجد تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاق الديون وهي الوضعية المثلى للخزينة وهي صعبة المنال لأنها لا تتأتى إلا بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة ومنه يميل المسير إلى تشكيل خزينة الأمان.

رابعا: تحليل جدول التمويل

لتحليل جدول التمويل (جدول الموارد والاستخدامات) يجب الانطلاق من مقارنة الميزانيات المتتابعة وإجراء تحليل التحركات المالية، فجدول التمويل يكمن هدفه في توضيح مدى تطور الذمة المالية للمؤسسة ومن خلال تطرقنا سابقا لتحليل هيكلة جدول التمويل نستخلص ثلاث مستويات للتحليل:

1-تغير رأس المال العامل

وهذا الصدد نجد حالتين:[3]

1-1.حالة تغير رأس المال العامل الموجب: وهذه الحالة نلاحظها من خلال كون رأس المال العامل للسنة n قد شهد زيادة بالمقارنة مع السنة (n-1) وهذا ناتج عن زيادة موارد المؤسسة عن استخداماتها في المدى الطويل ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادات التي حدثت في:

-الأموال الخاصة.

-الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

-التنازل عن الاستثمارات.

حيث تعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث انها باستطاعتها مواجهة جزء من احتياجاتها.

1-2.حالة كون التغير في رأس المال العامل سالب: نعني بهذه الحالة كون رأس المال العامل للسنة n أصغر مقارنة مع السنة (n-1)ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل من بينها:

[1]- سعاد اليمين، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص57.

[3]- خميسي فتيحة، **التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع**، الجزائر،2010، صص72-7.

-إنشاء أو زيادة في شراء استثمارات جديدة.

-تسديد المؤسسة لبعض الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

-انخفاض الأموال الخاصة للمؤسسة.

هذه الحالة تعتبر غير جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث انها لا تسمح لها بمواجهة احتياجاتها.

2-تغير احتياجات رأس المال العامل

وهناك قسمين للتحليل:[1]

2-1.تغير احتياجات رأس المال العامل الموجب: ويكون ذلك في حالة كون مجموع احتياجات الدورة في السنة nأكبر من احتياجات الدورة في السنة (n-1) وهذه الزيادة تكون للأسباب التالية:

-الزيادة في قيم الاستغلال.

-الزيادة في قيم المحققة.

-الانخفاض في الديون القصيرة الأجل (ماعدا السلفات) ولكي تستطيع المؤسسة مواجهة هذه الاحتياجات يجب أن تتخذ عدة إجراءات من بينها الزيادة في سرعة دوران المخزون وسرعة دوران العملاء مع تقليص سرعة دوران الموردين.

2-2.تغير احتياجات رأس المال العامل السالب: وتكون هذه الحالة عندما يكون انخفاض في احتياجات الدورة ويرجع إلى بعض الإجراءات التي من بينها:

-تحصيل الموارد بأسرع وقت.

-تسديد مستحقاتها في آجالها المحددة.

وهذه الحالة تعتبر جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث انها استطاعت التقليص من احتياجاتها وهذا ما يسمح لها بتحسين الخزينة.

3-تغير الخزينة:[2]

3-1. تغير الخزينة الموجب:

وتكون هذه الحالة عندما يكون التغير في رأس المال العامل لسنةn أكبر من تغير احتياجات رأس المال العامل لسنة (n-1) وتعود أساسا هذه الزيادة إلى:

-زيادة في القيم الجاهزة.

-نقص في السلفات المصرفية.

تعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث تمكنها من استثمار الفائض المحقق في الخزينة في مشاريع تنموية.

[1]- أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص163.

[2]- خميسي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص79.

2-3.حالة تغير الخزينة السالب:

بمعنى أن في رأس المال العامل كان أقل من التغير في احتياجات رأس المال العامل وهذا يرجع أساسا إلى:

- النقص في القيم الجاهزة.
- الزيادة في السلفات المصرفية.
- وهذا يدل على أن خزينة المؤسسة واجهت صعوبات بسبب انخفاضها.
- وقد يعني هذا الانخفاض زيادة احتياجات المؤسسة من السنة n إلى السنة (n-1) أو حق أن رأس المال العامل قد انخفض.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

تعد النسب المالية من أهم الوسائل المستعملة في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الميزانية وحسابات النتائج.

الفرع الاول: تعريف النسب المالية

تعتبر النسب المالية أكثر الطرق شيوعا في تحليل القوائم المالية نظرا لما تشكله من علاقات واستنتاجات ذات مدلول معين في عملية التحليل، كما انها تمكن من مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة وكذا مقارنة أداء المؤسسة بأداء مثيلاتها المنافسة لها.[1]

-تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية، وذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار.[2]

-والنسب المالية تمكن المسير من متابعة مدى تطور المؤسسة واتجاهات هذا التطور ومن ثم اتخاذ القرارات الرشيدة التي تعطي صورة واضحة للمهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة (المساهمين، البنوك، الزبائن، الموردين).[3]

ومن خلال التعاريف المقدمة أعلاه نستطيع أن نعرف النسب المالية بشكل عام على انها علاقة بين مقدارين، تستعمل لإعطاء معنى واضح عن الهيكل المالي أو الاستغلالي للمؤسسة بالاعتماد على الميزانية المالية، ومن هنا نجد أن النسب المالية تعتبر وسيلة مهمة في إظهار المركز المالي والائتماني والتنافسي للمؤسسة.

الفرع الثاني: أهمية النسب المالية

إن طريقة التحليل بواسطة النسب تسمح لمسؤولي المؤسسة بتحديد الأهداف المسطرة، فهي طريقة جد ناجعة لمراقبة التسيير، وبالتالي الوصول إلى معرفة نقاط ضعف وقوة المؤسسة.

---

[1]- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص357.

[2]- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مكتبة الإشعاع، مصر،1998، ص229.

[3]- حنفي عبد الغفار وآخرون، **تنظيم وإدارة البنوك، السياسة المصرفية، تحليل القوائم المالية**، المكتب الحديث، الإسكندرية ،1991، ص 2.

وهذه الطريقة المعتمدة خاصة من طرف المحللين الخارجيين فالبنوك هي أول من أظهر التحليل المالي عن طريق النسب بغرض دراسة قدرة المؤسسة على الوفاء في الآجل القصير ومن اهتمت بنسب المردودية على أساس أن المردودية هي ضمان بقاء المؤسسة.

الفرع الثالث: أنواع النسب المالية[1]

يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنه ليست جميعها ذات مدلول مهم، لذا يجب اختيار الأهم منها وتفادي النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق.

وفيما يلي ثلاثة نسب رئيسية يستحسن على المحلل المالي التركيز عليها، وهي على النحو التالي:

*نسب الهيكلة * نسب السيولة * نسب التمويل * نسب المردودية

وهناك عدة أنواع من النسب المالية وبتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، وهناك 4مجموعات رئيسية من

النسب المالية وهي:

1-نسب الهيكلة: تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في:[2]

1-1.نسب هيكلة الخصوم: تستخرج من خلال النسب التالية:[3]

نسبة هيكلة الأموال الخاصة:

$$\text{نسب هيكلة الأموال الخاصة} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100\%$$

نسبة هيكلة ديون طويلة أجل:

$$\text{نسب هيكلة د.ط.أ} = \frac{\text{د.ط.أ}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100\%$$

نسبة هيكلة ديون قصيرة أجل:

$$\text{نسب هيكلة د.ط.أ} = \frac{\text{د.ط.أ}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100\%$$

[1]- صادق الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2]- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة الصناعية، جامعية محمد خيضر بسكرة،2002، ص68.

[3]- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان،2005، ص172.

2 -نسب السيولة: هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.

ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية:[1]

2-1.نسبة سيولة الأصول: بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسب هيكلة د.ط.أ} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100\%$$

*إذا كانت > 5.0 يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وتبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية).

*إذا كانت < 5.0 يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة مجموع الأصول ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية).

2-2.نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{نسب السيولة العامة} = \frac{\text{مجموعة الاصول المتداولة}}{\text{د.ق}} \times 100\%$$

إذا كانت > 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر انها قادرة على الدفع.

إذا كانت < 1 المؤسسة في وضعية حرجة علها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون القصيرة الأجل.

2-3.نسبة السيولة المختصرة: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها تحسب كما يلي:[3]

$$3.0 > \text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم الجاهزة} + \text{الغير الجاهزة}}{\text{د.ق.أ}} \times 100\% > 0.5$$

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال.

[1]- جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2]- إعداد خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات الأغراض التخطيط والرقابة، جميع الحقوق محفوظة، ص26.

[3]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

4-2.نسبة السيولة الآنية (الحالية): تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة، ويمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل وتحسب كما يلي:

$$0.25 < \text{نسبة السيولة الانية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{د.ق.أ}} 0. \times 33\% 100 <$$

وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ بالسيولة التي تتوفر لديها.

3-نسب التمويل: تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام، ومن أهم هذه النسب:[1]

3-1.نسبة التمويل الدائم: تحسب كما يلي:

$$\text{نسب التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100\%$$

*إذا كانت =1 هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وحتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

3-2.نسبة التمويل الخاص: تحسب كما يلي:

$$\text{نسب التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100\%$$

=1 هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما د يون طويلة الأجل إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة.

<1المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى.

وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

3-3.نسبة المديونية (نسب قابلية التسديد): تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة، وتبين العلاقة بين رأس المال العالم الخاص والديون من جهة أخرى، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير، وتحسب كما يلي:[2]

$$\text{نسب المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100\%$$

تعبر عن مدى ضمان الديون للغير ويستحسن أن تقل عن 5.0.

[1]- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص175.

4-3.نسبة الاستقلالية المالية: إن مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفات البنكية) عليه ألا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسب الاستقلالية المالية} = \frac{\text{اموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100\% > 1$$

تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون.

4-نسب المردودية

4-1.مردودية الأموال الخاصة

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية

4-2.نسبة مردودية النشاط

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية

المطلب الثالث: تحليل الاستغلال

إن الهدف من دراسة جدول حسابات النتائج هو تحليل مختلف النواتج المحققة وهذا ما يساعد على تحليل ودراسة مردودية المؤسسة التي تعتبر مكملة لدراسة التوازن المالي الذي يتم من خلال الميزانية.

الفرع أول: الأرصدة الوسيطية للتسيير (تحليل النتائج):

وتشمل مجموع النتائج الوسيطية التي يعطيها جدول حسابات النتائج وكيفية توزيعها إلى أن تصل إلى النتيجة السنوية الصافية وهي كالآتي:[1]

1 -إنتاج السنة المالية:

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة +الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

- إنتاج السنة المالية =ح/70+ ح/72 + ح/73 + ح/74.

2-استهلاكات السنة المالية:

*استهلاكات السنة المالية =المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

-استهلاكات السنة المالية =ح/60+ ح/61+ ح/62.

3-القيمة المضافة للاستغلال:

وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية:

-القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية +استهلاك السنة المالية

[1]- خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص47.

-القيمة المضافة للاستغلال =ح/70+ح/71+ ح/73+ ح/74– (ح/60+ ح/61+ ح/62) .

4-إجمالي فائض الاستغلال:

وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منه أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة أي:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال-ح/63+ ح/64

5-النتيجة العملياتية:

وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسارة القيمة والمؤونات أي أن:

النتيجة العملياتية= إجمالي فائض الاستغلال+ح/75-ح/65-ح/68+ح/78.

6-النتيجة المالية:

وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام هبا حيث الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.

النتيجة المالية=ح/67-ح/66

7-النتيجة العادية قبل الضرائب:

وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا انها تخضع مباشرة للضريبة.

8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية =النتيجة العادية قبل الضرائب –ح/ (695و)698) -ح/ (692و693) .

9-النتيجة الغير العادية:

وهي عبارة عن الفرق بين حساب 77عناصر غير العادية (المنتجات) وح/67عناصر غير عادية (أعباء)حيث يقابلها في المخطط المحاسبي الوطني القديم نتيجة خارج الاستغلال.

النتيجة غير العادية =ح/77-ح/66.

10-صافي النتيجة السنة المالية:

وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير العدية.

صافي النتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + -النتيجة الغير العدية.

تحليل جدول حسابات النتائج بطريق غير مباشرة

1-هامش الربح الإجمالي:

وهو الفرق بين رقم الأعمال الدورة والمتمثلة في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة المستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي=رقم الأعمال –كلفة المبيعات.

2-النتيجة العملياتية:

وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي +المنتجات العملياتية الأخرى – التكاليف الأخرى – الأعباء الإدارية الأعباء الأخرى العملياتية.

3-النتيجة العادية قبل الضريبة:

النتيجة العملياتية – مصاريف المستخدمين مخصصات الاهتلاكات +منتجات مالية – أعباء مالية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية =النتيجة العادية قبل الضريبة – الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية

–الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية-الأعباء الغير العادية +المنتوجات غير العادية.[1]

الفرع الثاني: بعض المؤشرات المالية من خلال جدول حسابات النتائج:[2]

1-المردودية المالية: وهي مؤشر عن مردودية الأموال الخاصة حيث تبين فعالية المؤسسة في إستخدامها لهذه الأموال.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاموال}} \times 100$$

2-المردودية الاقتصادية:

في هذه الحالة نكون بصدد التعبير عن مردودية ذات معنى اقتصادي أكثر مما هو مالي، حيث نقوم بربط النتيجة الصافية بمجموع أصول المؤسسة لتوضيح مدى فعالية هذه الأخيرة في استخدام الأصول المتواجدة لديها.[3]

[1]- ناصر دادي عدوان، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2]- بوعلام بوشاشي، مرجع سبق ذكره، ص61.

[3]- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص83.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الصافية النتجية}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100$$

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل استطعت معرفة طبيعة التحليل المالي والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، ثم ذكر مختلف الأطراف المهتمة ومختلف مراحله التي لا يمكن تحقيق الأهداف المسطرة منه دون القيام هبا، و كل ما تناولته مكنني من استنتاج التحليل المالي هو أحد الأساليب التحليلية في المؤسسة حيث اتضح بأنه عبارة عن أداة مميزة في اتخاذ القرارات، و بهذا أصبح ضروري للإدارة المالية ووجدت أن الميزانية المحاسبية لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد والدقيق للوضعية المالية للمؤسسة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية وهذا ما يجعلها غير قابلة لاستعمالها كأداة للتحليل المالي إلا بعد تحويلها إلى ميزانية تتحقق فيها شروط التحليل وهي الميزانية المالية.

من هنا يمكن القول إن معطيات الميزانية المحاسبية ضرورية لإنشاء الميزانية المالية، لكن بعد إجراء التعديلات اللازمة على جميع مستويات الميزانية المحاسبية.

كما تمت دراسة جدول حسابات النتائج الذي يظهر مختلف مستويات الإيرادات والنفقات والنتائج المحققة خلال دورة معينة، لذا فإن المحلل المالي يعتمد عليه في تحليل المؤشرات المالية الأساسية المرتبطة به خاصة فيما يتعلق بتحليل مردودية المؤسسة ومقارنة القيمة المضافة بمختلف الحسابات الأخرى مما يدعم وظيفة مراقبة التسيير في المؤسسة أما بالنسبة لمؤشرات التحليل المالي الأخرى والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على مختلف أنواعها وجدول التمويل نجدها ترتكز على الميزانية المالية إذ لا يستطيع المحلل المالي دراستها وتحليلها دون اللجوء إلى معطيات الميزانية المالية.

الفصل الرابع

دراسة تطبيقية للوضعية المالية لبنك التنمية المحلية

مقدمة الفصل:

يهدف كل بنك بشكل رئيسي الى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من اجل الحفاظ على بقائها او استمراريتها وتحقيق الوضعية مالية مريحة، ولهذا وجب على كل بنك تقييم اداءها من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي ومن بين هذه البنوك بنك التنمية المحلي BDL والذي هو محل دراسة ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف ببنك التنمية المحلية BDL

المبحث الثاني: دراسة وتحليل طلب قرض استثمار

المبحث الأول: دراسة بنك التنمية المحلي BDL

قسمنا هذا المبحث الى مطلبين، الأول يضم دراسة بنك التنمية المحلي BDL، اما الثاني دراسة وتحليل طلب قرض استثمار.

المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلي BDL

الفرع الأول: تعريف بالمؤسسة

هو أحدث البنوك في الجزائر، وانبثق من القرض الشعبي الجزائري وقد تأسس بموجب المرسوم رقم 185/85 المؤرخ في 04/30/ 1985، مقره الرئيسي بسطاوالي ولاية تيبازة. يعتبر بنك التنمية المحلية من أوسع الشبكات البنكية على الصعيد الوطني إذ يمتلك على 148 وكالة موزعة على 15مديرية جهوية، ويشغل أكثر من 9603 موظف, 39% منهم إطارات.

الفرع الثاني: رأس مال المؤسسة :

تأسس بنك التنمية المحلية برأس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري ويبلغ رأس ماله الحالي 000 000 800 15دج.

طابع نشاطها:

يعتبر بنك التنمية المحلية بنك تجاري، ويعتبر بنك ودائع. يتمحور دوره بصفة عامة في استقبال الودائع ومنح القروض فهو يعتبر همزة وصل بين أصحاب الأموال (المدخرين) والطالبين لها (المستثمرين). كما يقوم البنك بعدة عمليات مختلفة على الحسابات الجارية، توفير، منح القروض...الخ. يعتبر بنك التنمية المحلية من الأطراف الفعالة في الاقتصاد الوطني وهذا نظير العمليات التي يقوم بها، حيث يساهم وبشكل مباشر في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك باستقبال رؤوس الأموال وضخها نحو الاقتصاد وبالتالي يتم خلق ودعم مشاريع استثمارية واستغلالية هامة. كما له تأثير اجتماعي وذلك بمنح قروض موجهة للعقار والاستهلاك. ومن بين وظائف البنك ذات طابع تجاري ما يلي:

-قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب لأجل محدد.

-المساهمة في تمويل المشروعات وذلك من خلال منح القروض.

-شراء وبيع الأوراق النقدية وحفظها لحساب المتعاملين معه.

-تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة.

-تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.

الفرع الثالث: الإطار القانوني للمؤسسة:

إن بنك التنمية المحلية ملك الدولة خاضع للقانون التجاري ويتولى العمليات المألوفة ويعتبر بنك الودائع ويقوم بكل العمليات لحسابات جارية، توفير، قروض، صفقات، وخدمات متفرقة، كما يقوم بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي حيث يوجد بنك خاص لهذا القطاع وهو بنك (BADR). إذ تختصر وظائفه فيما يلي:

-القيام بالعمليات المألوفة المقيدة بالقانون التجاري.

-تمويل الاستثمار الإنتاجي المخططة في طرق الجماعات المحلية.

-تمويل عمليات الرهن.

-تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.

-تمويل القروض العقارية وقروض الاستهلاك.

المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية لبنك التنمية المحلية

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية

الشكل(4-1): الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية

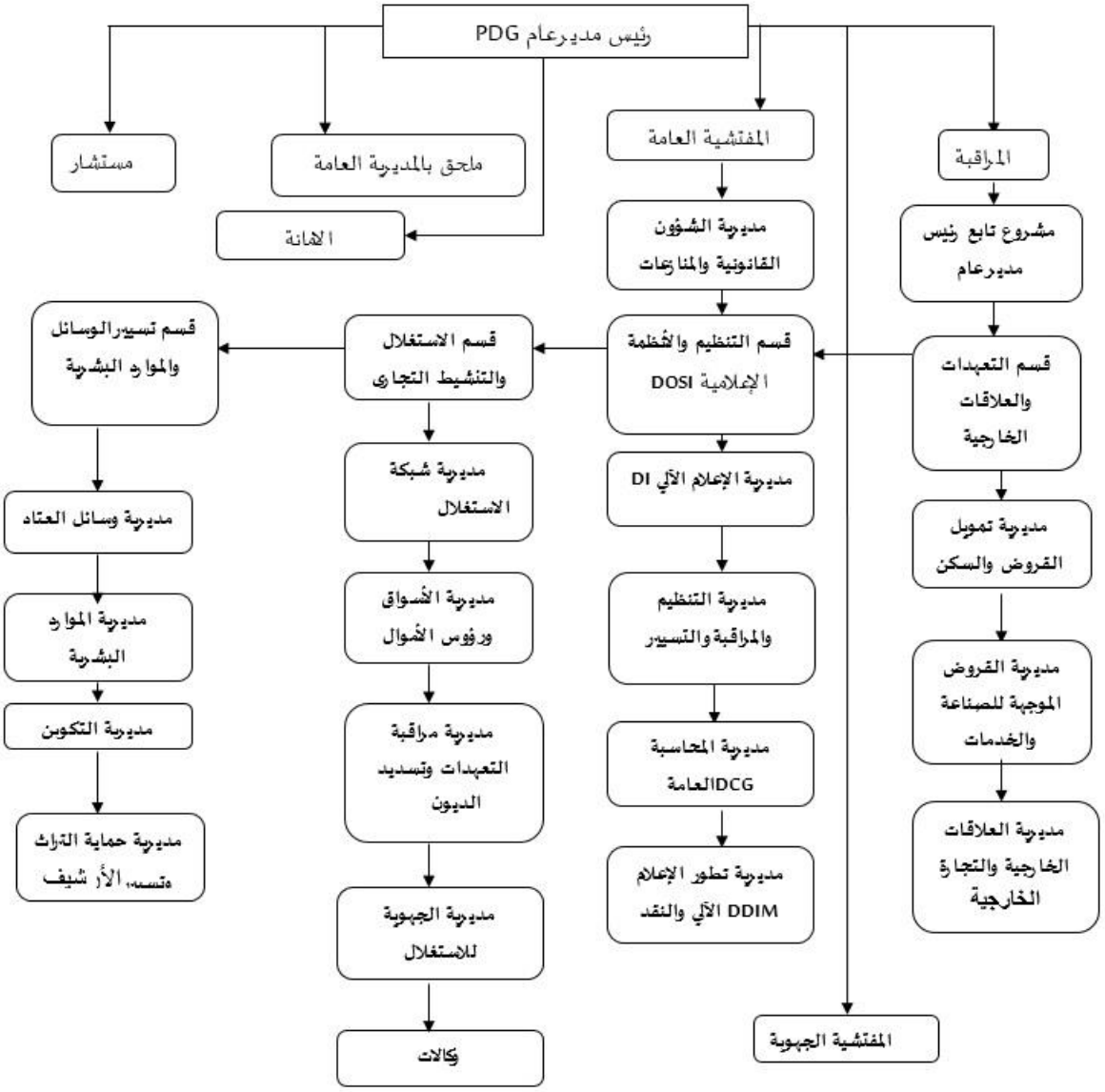

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

الفرع الثاني: التعريف بالمديرية الجهوية لمستغانم:

أنشأت المديرية الجهوية لبنك لتنمية المحلية لولاية مستغانم بتاريخ 01 جويلية 1985. وكان يشمل آنذاك وكالة رسمية بمستغانم بن سليمان ووكالة غيليزان، تيارت، واد رهيو، مازونة ووكالة سيدي علي.

عرفت المديرية الجهوية لمستغانم توسعا حيث بلغ عدد الوكالات مع نهاية سنة 1998، 11 وكالة موزعة على ثلاث ولايات وذلك بعد فتح كل من وكالة الظهرة، عين تادلس، قصر الشلالة، السوقر ووكالة زمورة.

كما سجلت المديرية الجهوية تطورا ملحوظا في مواردها البشرية حيث بلغ العدد مع نهاية سنة 2003، 182 موظف 42 % منهم إطارات استفادوا من تكوينات مختلفة في جميع تخصصات البنوك (CPES, DES, BP).

الفرع الثالث: آليات الاتصال بالمؤسسة:

العنوان العادي: Cités des 400 logements route d'Oran Mostaganem

أرقام الهاتف : 045.21.97.94/21.01.27/21.77.43

1.عدد العمال والموظفين الإجمالي:

تحتوي المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية لولاية مستغانم على 34 موظف.

2.عدد العمال والموظفين حسب التقسيمات الآتية:

-جنس العمال والموظفين(ذكور-اناث).

-نوعية التوظيف (عامل دائم-عامل مؤقت).

انظر الملحق رقم:(6)

3.عدد العمال والموظفين للوكالات الثمانية الأخرى حسب التقسيمات الآتية:

انظر الملحق رقم(7)

4.الشهادات العلمية والكفاءات المهنية:

إن معظم الشهادات المتحصل عليها لموظفي بنك التنمية المحلية الجهوي لولاية مستغانم شهادات في الاختصاص منها: علوم مالية-علوم اقتصادية-علوم قانونية. كما أن هناك التكوين المهني الذي توفره المؤسسة لصالح عمالها وموظفيها في المدارس العليا مما مكن العاملين غير الجامعيين التحصل على شهادات عليا في عدة اختصاصات متعلقة بمجال البنوك.

شكل(4-2) المناصب والمسؤولية أو المهام

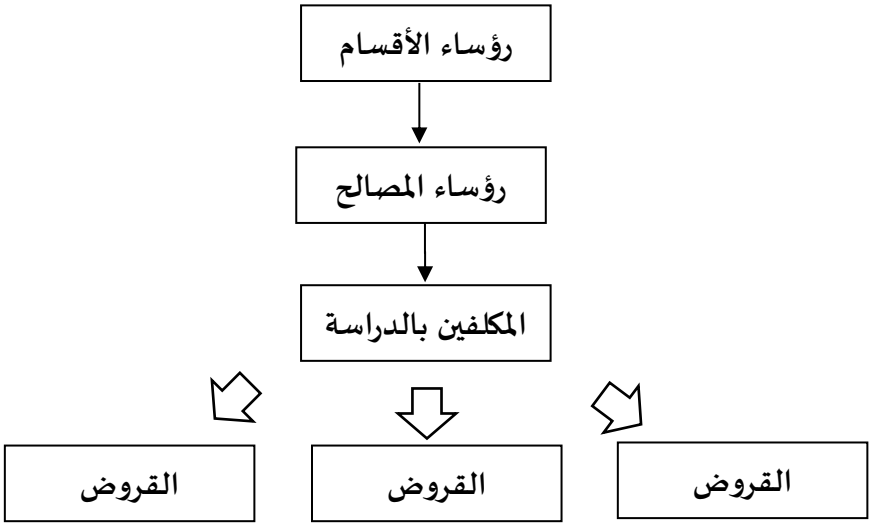

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لمستغانم

الشكل (4-3): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لمستغانم

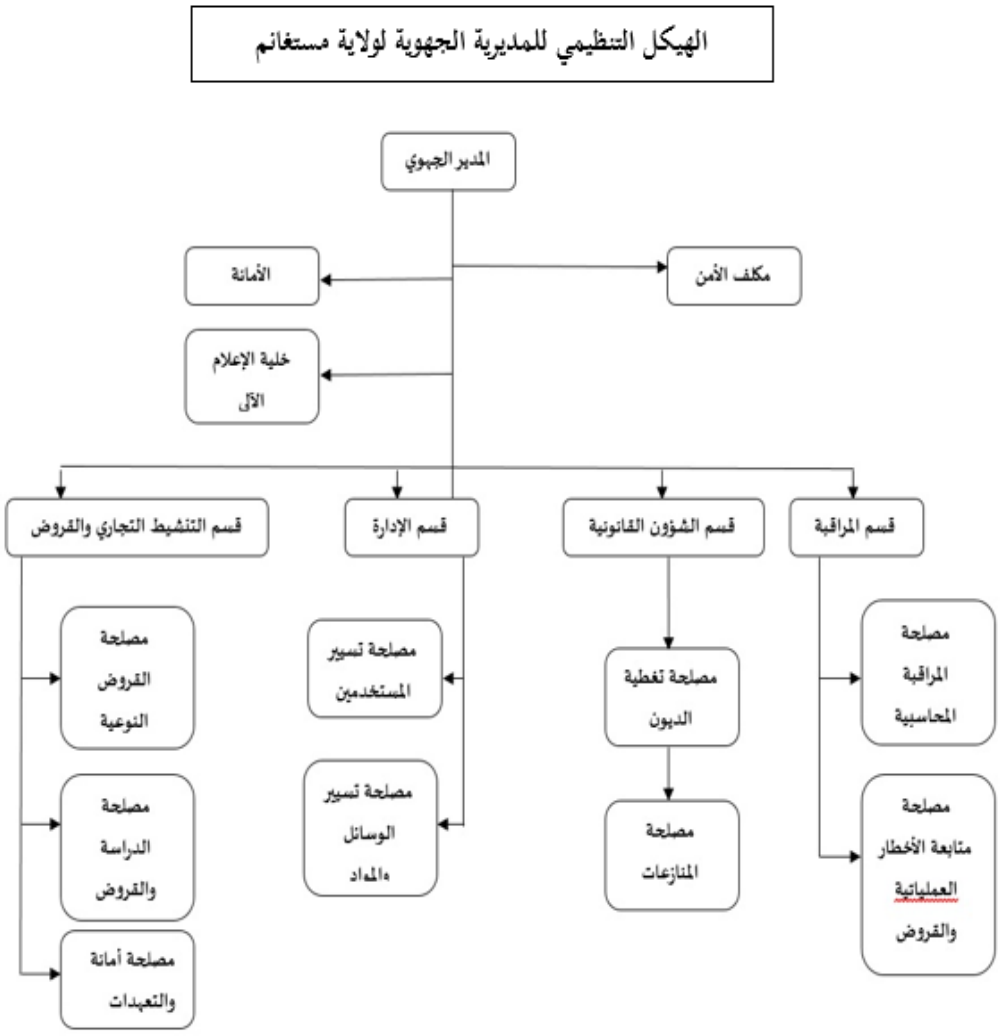

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

الفرع الخامس: وظائف كل قسم من الأقسام الموجودة في المؤسسة حسب الهيكل التنظيمي:

1.مهام مديرية الشبكة الجهوية:

1.1قسم القرض والتنشيط التجاري:

يختص هذا الفرع في تجميع الموارد والمراحل التجارية الخاصة بالوكالات والمراقبة المشاريع حتى تحقيقها. حيث تتمثل مهامه فيما يلي :

-متابعة ملف زبائن الوكالات يوميا وفي مجال القانون.

-تهيئة المشروع السنوي الخاص بوظائف وكالات الشبكة الجهوية ومتابعة تحقيقاتها.

-ضمان مراقبة احترام كل ما يتعلق بالقواعد الداخلية والخارجية فيما يخص قواعد الأمان من طرف الوكالات واستعمال الوفد للقرض من خلال الوكالة.

-إرسال يوميا تقرير خاصة بكل نشاطات إلى مجموعة الاستغلال والحالات المطلوبة من طرف المديرية الرئيسية للقروض

-التأكد من التسيير الإداري الخاص بالقروض.

1.1.1مصلحة الدراسة والقروض:

يتمثل دورها في دراسة ومراقبة ملفات الضرائب والتأمينات ومدى مساهمة القرض في تنمية وتطوير المشروع أو تجديده ودراسته من الناحية المحاسبية والميدانية.

2.1.1مصلحة الأمانة والتعهدات:

هذا المكتب مكلف بما يلي:

-مراقبة مصداقية التصاريح المتعلقة بالقروض في مجال المفاوضات مع اتخاذ الحذر ومراقبة مصداقية استعمال القرض مع احترام شكله ومضمونه وضماناته.

-تسيير ملفات الوافدين على طلب القروض والوكالات وإبلاغ مديرية مجموعة الاستغلال عن كل تجاوز في مجال توزيع القروض.

-تخزين وتسيير محفظة فعاليات الأوراق التي لم يتم المحاسبة عليها من طرف الوكالات.

-تأسيس ونقل تقرير النشاطات فصليا المتركزة على تعاقدات مجموعة الاستغلال بالإضافة إلى مديريات القرض.

3.1.1مصلحة القروض النوعية:

هذه المصلحة مكلفة بما يلي:

-مساعدة الوكالات لتحقيق أهداف الاستغلال في مجال البنوك وتجمع الموارد وتوثيق القروض.

-تحقيق مشروع المعاملات التجارية الخاصة بمديرية مجموعة الاستغلال ومساعدة الوكالات لتحقيقه.

-تسيير ملف زبائن الوكالات يجب توطيد العلاقات بين الوكالات.

2.1قسم الإعمال القضائية:

تمثل مهامها في:

-حل المنازعات واسترجاع الديون في حالة وجود أسباب أو ظروف لدى للمقترض في وضع قانوني ومتابعته من ضمان تسديد الديون عن طريق الاتصال بالمفترض للإقراض (تسديد القرض وقت استحقاقه) وهذا عن طريق تنبيه بإرسال شعار كتنبيه أول.

-مساعدة الوكالات في الإيطار القانوني كحل المشاكل الاجتماعية كانتهاك بعض الحقوق ومشاكل مالية كالدفاع عن حقوق البنك في حالة وجودها.

-المتابعة بالعلاقة مع المحامين، الموثقين.... وهذا في حالة القيام ببيع الضمانات الرسمية بالمزاد العلني أو توزيع الأموال الموجودة بالبنك على الموروثين.

3.1قسم الإدارة:

وتقوم هذه المصلحة بدراسة الميزانية بشكل دقيق متابعة القروض من الناحية القانونية والقضائية في حالة وجود بعض المشاكل وتضم الأقسام التالية:

1.3.1مصلحة تسيير الوسائل:

تهتم هذه المصلحة بتقديم الخدمات الإدارية والوسائل الضرورية فهي تقوم بدراسة الميزانية وكل ما يتعلق بها وبدراسة اليومية وتوفير جميع الوسائل الضرورية .

2.3.1مصلحة تسيير المستخدمين:

تهتم هذه المصلحة بكل ما هو شخصي فهي تعول على قيام بالتسيير الأحسن والجيد وهذا كل ما يخص العمال وهذا من خلال قيامها بدراسات متعددة تتمثل فيما يلي: الشخصية الذاتية للعمال وسمعتهم الأخلاقية في إطار مشوارهم المهني كما تهتم بالمراقبة ومنح التقاعد والتكوين الجيد للإطارات.

4.1قسم المراقبة:

هذا القسم مكلف بما يلي:

-تحقيق المراقبة والمحاسبة في مديرية الاستغلال ووكالاتها.

-مراقبة ومتابعة متوسط أيام المحاسبة الآتية من الوكالات والحالات اليومية من مديرية المحاسبة العامة (الميزانية/الأرقام/الحالات) ومصداقية العمليات البنكية.

-التأكد بطريقة هامة من احترام تطبيق التعليمات والقواعد الداخلية والخارجية للمعاملة البنكية.

-مراقبة على فترات التعهدات بمختلف طبيعتها.

-نقل على حالات التواصل وحالات الوكالات إلى مديرية المحاسبة العامة.

1.4.1مصلحة المراقبة المحاسبية:

وهي مكلفة بما يلي:

-ضمان مراقبة محاسبية الوكالات التابعة لها.

-التأكد من أن الوكالات المرتبطة بها يقوم بتنقية ملفات التجارة الخارجية تبعا للتواريخ محددة لقاعدة التبادلات.

-إشعار بكل خلل داخل السلم الهرمي.

-القيام بمهام المراقبة والتفتيش المبرمج من خلال جدول من طرف المديرية الجهوية للاستغلال.

-تؤمن زيارات المراسل المحلي لمديرية فرع الاستغلال حيث يقدم لها تقرير متواصل.

2.4.1مصلحة متابعة الأخطار العملياتية والقروض:

وبدورها مكلفة بما يلي:

-مراقبة ومكافحة عملية تبييض الأموال.

-مراقبة العمليات البنكية وتصفية الحسابات.

-مراقبة عملية منح القروض وشروطها.

-مراقبة عملية الموازنة الآلية.

الفرع السادس: مهام قسم تسيير المستخدمين لبنك التنمية المحلية لمديرية مجمع الاستغلال :

وبما أن إدارة تسيير الموارد البشرية لا تتواجد بالمديرية الجهوية وإنما مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة والقسم التابع لهذه الإدارة بولاية مستغانم هو قسم تسيير المستخدمين فقمنا بتسليط الضوء على هذا القسم معتمدين في ذلك تدوين كل الأعمال والنشاطات التي يقوم بها قسم تسيير المستخدمين زيادة على ما ذكر أعلاه. فيسهر هذا القسم على عملية:

-التخطيط والتوظيف .

-مراقبة كل مصالح العمال.

-إشراف على عملية تكوين العمال البنك.

-ضمان العلاقات الاجتماعية بين الإدارة والعمال.

المطلب الثالث: الاتصال الداخلي للمؤسسة

الفرع الأول: عقد الاجتماعات والاتصال بين العمال ومسؤولهم

قوم بنك التنمية المحلية الجهوي لولاية مستغانم بعقد عدة اجتماعات نذكر منها ما يلي:

-اجتماعات شهرية بين المديرية العامة والمدراء الجهويين

-اجتماعات شهرية بين المديرية الجهوية ومدراء الوكالات التابعة لها

-اجتماعات شهرية بين رئيس قسم المراقبة والمراقبين العاملين في الوكالة

-لقاء يومي بين المدير ورؤساء الأقسام على مستوى الشبكة حيث يتم في مدة ربع ساعة

كما أن هناك إجتماعات غير دورية تبرمج حسب احتياجات المؤسسة.

الفرع الثاني: أنواع الاتصال السائدة داخل المؤسسة (افقي، عمودي)

يحتاج المديرون بصفة دائمة إلى أدوات فعالة يستخدمونها في توجيه أعمال المؤسسات التي يديرونها ومن أحد هذه الأدوات هناك الاتصال بحيث يوفر للمديرين أثناء عملهم معلومات متنوعة وتفصيلية عن المشاكل التي تعترضها كما انه يسمح لهم بتبادل المعلومات لربط أجزاء المنظمة.

1.تعريف الاتصال:

-يعرفه" براون " بأنه عملية نقل الأفكار والآراء من شخص لأخر أو داخل نفس الشخص بغرض خلق الفهم لدى الشخص الموجه إليه الاتصال.

-يعرفه "ديفيد" بان الاتصال هو عملية تمرير المعلومات والفهم من فرد لآخر.

-الاتصال من الناحية الإدارية هو عملية تتضمن النقل والترديد الدقيق للأفكار بغرض اختيار التصرفات التي تحقق أهداف بفعالية. فيلخص كلا التعريفين الاتصال في انه يتناول أفكار ومعلومات ووجود مرسل إليه يفهم ما يقصده المرسل. فكلما زادت درجة الفهم كلما أدى انخفاض الغموض.

2.عناصر الاتصال:

المرسل	الرسالة	الوسيلة	المستقبل	التغذية العكسية
هو مصدر الرسالة أو النقطة التي تبدأ عندها عملية الاتصال	وهي الفكرة أو المعلومة التي يريد المرسل أن ينقله إلى المستقبل	وهي القناة التي تنتقل بها الرسالة من المرسل إلى المستقبل	وهو الموجه له الرسالة ويقوم بتفسير الرموز وإدراك معانيها	وهي رد الفعل والتأكد من فهم الرسالة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

3.أنماط واشكال الاتصال:

يستخدم المدير في اتصالاتهم مسالك وقنوات تنظيمية يتوقف طولها على حجم المنظمة ونمط القيادة المنظمة. فنمط الاتصال في التنظيم الوظيفي حيث تكون العلاقة بين الإدارة والعاملين مباشرة فمن بين أنواع الاتصال هناك:

جدول (4-1): أشكال الاتصال

أنواع الاتصال			
الاتصال الداخلي			**الاتصال الخارجي**
هو الاتصال الذي يتم داخل حدود المؤسسة ويستخدم قنواتها التنظيمية لتبادل المعلومات بين الأجزاء المكونة لها			تكون هذه الاتصالات بين البنك والمؤسسات والإدارة العمومية والزبائن بحيث يكون هذا الاتصال عن طريق البريد –الهاتف –الفاكس والبريد الالكتروني على مستوى المديرية والانترنيت فإطار تعميم على مستوى المديرية الجهوية والوكالات
الاتصالات النازلة	**الاتصالات الصاعدة**	**الاتصالات الأفقية**	
وهي التي تبدأ من المستويات العليا وتتجه إلى المستويات الدنيا تهدف إلى تفسير الهداف والسياسات وتوضيح الخطط والبرامج	وهي التي تبدأ من المستويات الدنيا وتتجه إلى المستويات العليا. وتهدف إلى تحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات	وهي التي تتم بين أجزاء المنظمة التي تعمل في مستوى إداري واحدا بين الداريين وأعضاء الهيئة. وتهدف إلى التنسيق بين الإدارات	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

فمن خلال هذه التعاريف يمكننا معرفة نوع الاتصالات السائدة على مستوى الشبكة فمعظم الاتصالات تكون عمودية وذلك من خلال ما يلي :

-الاتصال على مستوى المديرية يكون اتصال شفوي ويكون هذا الاتصال عمودي أي من المدير إلى رؤساء الاقسام إلى الموظفين مثلا.

-الاتصالات بين المديرية والوكالات بحيث تتم من خلال البريد-الهاتف-الفاكس-خط الكتروني والاتصال الشفوي. فيكون هذا النوع من الاتصال مباشرة لمدير الوكالة.

-أما الاتصالات الأفقية تتم بين الموظفين والمديرية الجهوية.

الفرع الثالث: وسائل الاتصال المستخدمة للتواصل بين العمال:

من بين وسائل الاتصال المستخدمة نذكر منها: الاتصال الشفوي-الهاتف – الفاكس.

كما يحوز البنك على وسائل اتصال حديثة تمكنه من نقل المعلومة بطريقة أمنة وسريعة منها البريد الإلكتروني الخاص.

الفرع الرابع: الاتصال بين الموظفين والإدارة اثناء الازمة (التمثيل النقابي):

الشكل رقم(4-4): التمثيل النقابي

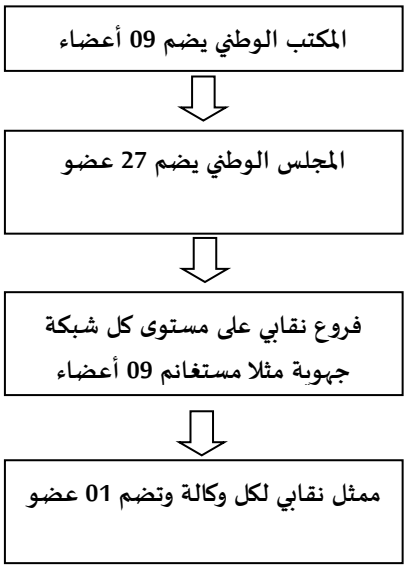

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

الفرع الخامس: الاتصال بين الموظفين والإدارة اثناء الازمة على مستوى الشبكة الجهوية:

الاتصال يتم بين المديرية والأمين العام للفرع النقابي الذي بدوره يتصل بالمكتب الوطني والقرارات تؤخذ على مستوى المجلس بعد الاجتماعات التي تتم بين المكتب الوطني والمديرية العامة. أما المشاكل ذات الحجم الصغير يمكن حلها على مستوى المديرية الجهوية.

العلاقات العامة بالمؤسسة:

1.مدى تجسيد المؤسسة لمفهوم العلاقات العامة مع جمهورها الخارجي

تتجسد العلاقات العامة للمديرية الجهوية مع جمهورها الخارجي أي الزبائن بالعدد المتنامي سنويا وندل على ذلك بالأرقام التالية المتمثلة في جدول التالي:

انظر الملحق رقم:(8)

-البنك بحكم وظيفته فمن أولوياته أن يكون له أكبر عدد ممكن من الزبائن لذلك ستعمل كل الوسائل المتاحة له من تقنيات الاتصال، فهذا الجدول يترجم مدى قدرة الوكالات التابعة للمديرية الجهوية فهمها لأهمية العلاقات العامة فهنا نرى أن تحققت أهداف العلاقات العامة للبنك وذلك بتزايد عدد الزبائن والحسابات من سنة 2007 إلى سنة 2011.

2.اليات تواصل المؤسسة مع الممولين لها وكيفية التعامل معهم:

1.2.تعريف البنك

-البنك هو المؤسسة أو الهيئة التي تمتهن استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لاستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والفرض والعمليات المالية.

-البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين الطرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يقوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب.

-أما التعريف الذي نأخذ به فهو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل والمتعلق بالقرض والنقد في المادة 114.

"البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع ومنح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها"

2.2.طبيعة عمل البنوك :

مما أوضح لنا سابقا أن المصرف يتاجر بأموال الناس وهذا معناه أن الأموال تساوي رأسماله عند التأسيس مضافا إليه الأرباح المتراكمة والتي لا تمثل إلا جزءا بسيطا من مجموع الأموال التي يتعامل بها ويترتب على هذه الحقيقة أو المتاجرة بأموال الغير النتائج التالية:

الحرص	السيولة	الربحية
المصرف مؤتمن على أموال المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه فالبنك يسعى ليكون في مستوى الثقة الممنوحة له. فهو ملتزم بإعادة الحق إلى أصحابه وهناك قانون يثبت هذه الخطى بالتوقيع والتاريخ ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يطلبها المصرف عند إقراضه أموال الآخرين.	على المصرف أن يكون حاضرا لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما لأنه يتعامل بأموال الناس وهذا ما يفسر وجوب مبدأ السيولة لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب من قبل الزبائن ولقد زاد هذا التحفظ بعد تدخل الدولة بالتشريع لكي تلزم المصرف المحافظة على جزء من أمواله بشكل سائل ضمانا لمصلحة المودعين.	هي محصلة العاملين السابقين فالحرص على توظيف السيولة المتاحة هو الذي يضمن تحقيق الأرباح وتغطيتها. كما أن الربحية هي هدف أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى النمو بالنسبة للبنك فزيادة حصة الأرباح تعني توفير حجم إضافي لإمكانية الاقتراض.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

من خلال تعريف البنك ومعرفة طبيعة عمله يتبين لنا أن البنك يتعامل مع مودعين وليس بممولين، وذلك أن يقوم المودعين بودع أموالهم في البنك ومن خلال ذلك يتعامل البنك وبالتالي منح القروض.

نعم، تقوم المؤسسة بإشراك المحيط الخارجي في ترقية خدمتها نحو الأحسن وهناك عدة أمثلة تدل على ذلك وهي:

-أشراك مديريات أمنية في نقل الأموال.

-إشراك مديرية تدعيم الشباب لمنح قروض لهذه الفئة من المجتمع في أحسن ظروف.

-الاستعانة بالمصالح الولائية لتوفير قاعات تسمح بتنظيم أيام تحسيسية وللتعريف بأي منتوج جديد.

-المعاملة الحسنة والجيدة مع الزبائن تسمح بإعطاء صورة راقية عن البنك.

3.الآليات المستعملة في تطبيق مفهوم العلاقات العامة على أرض الواقع:

إذا كان مفهوم العلاقات العامة هو الاتصال بين المؤسسة وجمهورها المستهدف وتقديم المؤسسة في أحسن صورة ذهنية لدى الجمهور فالآليات المستعملة تتمثل في:

الصحافة المكتوبة -الصحافة المرئية –الانترنيت -الملصقات الاشهارية وتنظيم أيام للتعريف بكل منتوج جديد.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل طلب قرض استثمار

المطلب الأول: حالة الشركة الطالبة للقرض

سنرى من خلال هذا المبحث كيف تتم دراسة طلب تمويل مشروع استثماري من النوع المتوسط المدى، ومختلف العمليات التي يقوم بها البنك لدراسة المردودية.

1.تقديم الشركة الطالبة للقرض:

تقدم ثلاث شركاء وهم السيد: ج.زهير والسيد: م.عثمان، والسيد س.حمزة ال بنك التنمية المحلي BDL لطلب قرض متوسط الاجل CMT لمدة خمس سنوات بقيمة: 40.697.726 دج، بغرض انشاء واستغلال «مركز للاشعاع الطبي" بسيدي عيسى، وقدموا ملفا يتضمن عدة وثائق، مرفقا بدراسات اقتصادية، تقنوا اقتصادية ومالية.

علما ان بنك التنمية المحلي يخضع لقوانين السر المهني، والذي يتعذر بموجبه ذكر اسم الشركة، وعليه سنرمز لها "ع".

2.الإطار القانوني للشركة:

-هدفها: انشاء واستغلال «مركز الاشعاع الطبي".

-الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية في إطار القانون الجزائري.

-رمزها: ع/* SARL.

-راس المال الاجتماعي: محدد بـ: 150.000 دج مبدئيا.

-المقر الاجتماعي: حي 16 افريل، السوق المغطى –سيدي عيسى-.

3.تقديم الشركاء:

يتولى إدارة الشركة ثلاث شركاء وهم:

-السيد ج.زهير طبيب(مسير).

-السيد م.عثمان طبيب(شريك).

-السيد س.حمزة طبيب (شريك).

حيث يتمتع المسير باوسع السلطات لتمثيل الشركة والتصرف باسمها.

والجدول الموالي يوضح حصة كل شريك ومساهمته الشخصية في المشروع:

جدول رقم (4-2): حصة الشركاء الوحدة دج

الاسم واللقب	قمة الحصة	النسبة
السيد ج.زهير	5.498.855	%35.47
السيد م.عثمان	5.000.000	%32.26
السيد س.حمزة	5.000.000	%32.26
المجموع	15.498.855	%100

المصدر: CNP BANQUE

4.مؤهلات الشركاء:

فيما يخص مسير الشركة السيد ج.زهير، فهو متحصل على شهادة دكتوراه في الطب عام 1989م، ثم درس تخصص الاشعاع العام الطبي في المستشفى العسكري بعين النعجة في الفترة (1989-1993)، كما اشتغل في مصلحة الاشعاع الطبي بعيادة "الفرابي" بعنابة في فترة (1996-1998)، وفي نفس الوقت انشا "كشريك" مركز للاشعاع الطبي في سوق اهراس، واشتغل بعده كموظف في مركز للاشعاع الطبي بالقبة سنة(2000-2001).

كذلك الشأن بالنسبة للشريكين، السيد م.عثمان، والسيد س.حمزة اللذان يملكان من الشهادات والتجارب في المجال الطبي ما يسمح لهما بأداء دورهما على أحسن وجه، ولمزيد من التفاصيل فيما يخص السيرة الذاتية لكل شريك.

5.الدراسة الاقتصادية والتقنو اقتصادية:

نحاول في هذا المطلب القيام دراسة اقتصادية، وأخرى تقنو اقتصادية، اقتصادية للمشروع وذلك بعرض عام للمشروع المراد تحقيقه موضحين موقعه، مواصفاته، مبررات قيامه، التجهيزات الضرورية لتحقيقه، الحاجة الى اليد العاملة وتكاليفه وأهميته.

1.5.تقديم المشروع:

تهدف الشركة ذات مسؤولية المحدودة "ع" / SARL الى خلق نشاط جديد في المنطقة، حيث ان مركز الاشعاع الطبي يقع في مدينة سيدي عيسى، مساحته 300م2 وتخطيطه العمراني موافق للمعايير المحددة من طرف وزارة الصحة، وقد انجز المشروع بطريقة تسمح بتوسيع عمودي في المستقبل الى ثلاث طوابق، يهدف إضافة مخبر للتحليل الطبية، ومصعد وخزان للمياه.

2.5.قدرة الإنتاج:(رقم الاعمال المتوقع)

في ظل الإمكانيات المتاحة للمشروع تم تحديد رقم الاعمال المتوقع للسنة الأولى للمشروع، وهو يقدر بـ: 42.000.000دج، مع توقع ارتفاع هذا الرقم بحوال ي5% الى 20% في السنوات المقبلة، وتم استنتاج هذا الرقم استنادا الى المعلومات التالية:

-عدد الأيام التي يزاول فيها النشاط هي:300يوم.

-عدد الأشخاص الذين يخضعون للفحص في المركز هو:81 شخص في اليوم، والجدول يوضح بالتفصيل كيفية تحصيل المداخيل اليومية للمركز.

جدول رقم (4-3): رقم الاعمال المتوقع الوحدة: دج

عدد الفحص	عدد الاشخاص	السعر المحدد	المداخيل اليومية
Scanner	12	5.000	60.000
Standards cliches	30	600	18.000
Panoramique dentaire	8	1.000	8.000

Mammographie	5	2.000	10.000
V, I, U	3	3.000	9.000
Lavement barge	3	3.000	9.000
T, O, G, D	2	3.400	9.000
Echographie	12	600	7.200
H, S, G	6	2.000	12.000
المجموع			14.000

المصدر: CNP BANQUE

6.الدراسة المالية للمشروع، ودراسة المردودية

1.6.الدراسة المالية للمشروع:

تعتبر الدراسة المالية للمشروع مرحلة مهمة وحاسمة لاتخاذ القرار بشأن تمويل المشروع او رفضه فغاية صاحب المشروع تعظيم أرباحه وعائدته المالية في أقصر مدة زمنية ممكنة وبأقل التكاليف.

كما ان البنك يركز كثيرا على نجاح المشروع من عدمه لكي يضمن استرداد أمواله، بالتالي سنتطرق في هذا المطلب الى التحليل والتقييم المالي لهذا المشروع، مستخدمين اهم معايير التقييم الاقتصادية والتحليل المالي المناسبة لهذا المشروع خاصة وأنها حديثة النشأة.

1.1.6السوق المستهدفة:

هي السوق الجهوية بالدرجة الأولى، علما ان مدينة سيدي عيسى تعد من المناطق ذات كثافة سكانية كما انها تتوسط أربع ولايات، كما سياتي ذكره في الفقرة الموالية.

2.1.6مميزات الموقع:

من وجهة النظر التقنية فاختيار مدينة سيدي عيسى يعود للأسباب التالية:

-معرفة الشركاء للمنطقة، خاصة إذا علمنا انهم عملوا بها مدة 15 سنة كطبيب عام (بالنسبة لكل من م.عثمان وس.حمزة).

-كون المنطقة تشكو من نقص الخدمات الخاصة باستخدام الطاقة الاشعاعية في الطب.

-المنطقة مجاورة ل 04 ولايات وهي: البويرة، المدية، الجلفة وأخيرا المسيلة التي تنتمي اليها دائرة سيدي عيسى.

-مستشفى سيدي عيسى ذو طاقة استيعاب 240 سرير لا يتوفر على هذه الخدمة، وخاصة السكانير، نفس الشيء بالنسبة لمستشفيات الولايات المجاورة.

وإذا علمنا ان المنطقة تعد من المناطق ذلت الكثافة السكانية، والتي تحتوي على سوق معروف على المستوى الوطني، فانه يتوقع من هذا المشروع "مركز الاشعاع الطبي" ان يغطي حوالي 800 ألف ساكن، مع العلم ان المقاييس العالمية الخاصة بالدول السائرة في طريق النمو، تلزم سكانير واحد لكل 200 ألف ساكن.

3.1.6درجة التقدم في المشروع:

الهياكل والمنشات جاهزة لاستقبال التجهيزات، حيث ان التكلفة الاجمالية للإنشاء والأراضي هي: 11.254.850دج.

يتم تقسيمها كما يلي: قيمة الأراضي: 3.500.000دج.

تقدير الاعمال المنجزة هو: 7.754.840 دج.

4.1.6مدة انجاز هذا المشروع:

تقدر مدة انجاز المشروع بـ 04 أشهر من بعد تلقي القرض.

5.1.6موضوع القرض:

تبلغ قيمة القرض موضوع دراسة حوالي 36.000.000دج وذلك لشراء التجهيزات الاتية:

-سكانير Scanner بقيمة 18.000.000دج، وكاميرا الليزر Caméra laser بقيمة 2.691.000دج من المورد SIMENS.

-اما التجهيزات الاتية ذكرناها فهي من عند المور INTERMED MAGREB الذي يضمن خدمات مت بعد البيع، والتي بلغت قيمتها الاجمالية: 9.402.000دج.

الجدول رقم (4-4): التجهيزات المقتناة الوحدة: دج

التجهيزات	القيمة
Radio télécommande sérigraphe.	1.450.000
OS/Poumon.	1.550.000
Radio mammographie.	1.200.000
Panoramique dentaire	750.000
Echographe sono line.	892.000
Développeuse AGFA	560.000
المجموع	9.402.000

المصدر: CNEP BANQUE

اما فيما يخص وسائل النقل:

-سيارة من نوع Partener بقيمة: 1.236.000دج.

-سيارة من نوع HDI بقيمة: 1.191.082دج.

-تجهيزات أخرى (مكيفات هواء تجهيزات مكتب...الخ) بقيمة 3.370.082دج.

وبالتالي يكون مجموع الاحتياجات يقدر بـ: 35.890.267دج.

ملاحظة: بعد تحديد القيمة الحالية للفاتورات الشكلية نجد ان تكلفة التجهيزات قد أصبحت:

35.890.267دج بدلا من 40.697.726دج متوقعة من طرف طالب القرض.

7.تكاليف المشروع:

-أراضي: 3.500.000دج.

-انشاء المباني: 2.218.850دج.

-معدات النقل: 2.218.000دج.

-تجهيزات أخرى: 2.284.000دج.

-مصاريف اعدادية: 250.000دج.

بالتالي فالتكلفة الاجمالية للمشروع تقدر بـ 51.662.850دج.

1.7الهيكل التمويلي للمشروع: الوحدة دج.

الجدول رقم (4-5): الهيكل التمويلي للمشروع الوحدة: دج

البيان	القيمة	النسبة
المساهمة الشخصية	15.498.855	%30
القرض البنكي (قرض متوسط المدى)	36.163.995	%70
المجموع	51.662.850	%100

المصدر: CNP BANQUE

مساهمة الشركاء بـ 30% من قيمة المشروع تقلل من مخاوف البنك بشأن مردودية المشروع.

2.7الحاجة الى اليد العاملة وتكاليفها:

المشروع يحتاج الى 19 عامل موزعين على الشكل التالي:(الأجرة الشهرية):

الجدول رقم(4-6): الحاجة الى اليد العاملة وتكاليفها الوحدة: دج

منصب العمل	العدد	الاجر الخام	الاجر الخام الإجمالي
المسير	1	35.000	35.000
المكلف بالإدارة	1	35.000	35.000
تقني	2	30.000	60.000
تقني الصيانة	1	30.000	30.000
محاسب	1	30.000	30.000
سائقين	3	25.000	75.000
مكلف بالزبائن	1	20.000	20.000
مكلف بالتخليص	1	20.000	20.000
سكرتيرة	1	20.000	20.000
امين مخزن	1	20.000	20.000
أعوان التنفيذ	5	15.000	75.000

حارس	1	15.000	75.000
المجموع	19		425.000

المصدر: CNEP BANQUE

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمشروع

الفرع الأول: الدراسة المحاسبية التقديرية:

1.الميزانية التقديرية على 05 سنوات:

جدول رقم(4-7): الميزانية التقديرية على 5 سنوات الوحدة: دج

الاصول	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
أصول ثابتة	46.725.783	14.788.71	36.851.647	31.997.904	27.144.161
أصول متداولة	6.825.635	8.933.408	11.528.105	14.670.725	18.443.827
مخزونات	150.000	726.595	399.000	250.000	400.000
تسبيق على الحساب	100.000	500.000	200.000	150.000	200.000
حقوق على الزبائن	194.999	500.000	300.729	559.593	855.977
قيم جاهزة	6.450.636	7.206.813	10.628.313	13.711.132	16.987.830
مجموع الاصول	53.551.418	50.722.123	48.379.752	49.668.629	45.587.988

المصدر: CNP BANQUE

الخصوم	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الأموال الدائمة	53.267.418	50.302.124	47.919.752	46.208.629	45.117988
الأموال الخاصة	1.613.568	3.805.559	6.589.472	10.044.634	14.120.278
ديون طويلة الاجل	51.662.850	46.496.565	41.330.280	36.163.995	30.997.710
ديون قصيرة الاجل	275.000	420.000	460.000	460.000	470.000
مجموع الخصوم	53.551.418	50.722.124	48.379.752	4.666.629	45.587.988

المصدر: CNEP BANQUE

من خلال الميزانية التقديرية نلاحظ ان قيمة الأصول الثابتة في انخفاض مستمر، وهذا راجع للاهتلاك.

اما تناقص قيمة الديون طويلة الاجل، فهو راجع الى تسديد الشركة لمستحقاتها.

جدول حسابات النتائج التقديري:

جدول رقم(4-8): جدول حسابات النتائج التقديري الوحدة: دج

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
رقم الاعمال الإجمالي	42.000.000	44.100.000	46.200.000	48.300.000	50.400.000
الاستهلاك	15.500.000	16.400.000	17.720.000	18.980.000	20.240.000
خدمات	1.260.000	1.323.000	1.386.000	1.449.000	1.512.000
القيمة المضافة TVA	25.540.000	26.377.000	27.094.000	27.871.000	28.48.000
مصاريف المستخدمين	4.434.000	4.655.700	4.877.400	5.099.100	5.320.000
ضرائب ورسوم	562.000	580.000	596.000	613.000	630.000
مصاريف مالية	2.893.120	2.479.817	2.066.514	1.468.594	15.596.349
مصاريف مختلفة	840.000	882.000	924.000	966.000	1.008.000
مخصصات الاهتلاك	4.937.068	4.937.068	4.937.068	4.835.743	4.852.743
نتيجة الاستغلال	11.873.812	12.842.415	13.693.018	1.468.594	15.596.349
نتيجة خارج الاستغلال	0	0	0	0	0
النتيجة الخام للاستغلال	11.873.812	12.842.415	13.693.018	1.468.594	15.596.349
الضريبة على الأرباح	3.562.144	3.852.724	4.107.905	4.405.784	4.678.905
النتيجة الصافية	8.311.668	8.989.691	9.585.113	10.280.162	10.917.440

المصدر: CNEP BANQUE

علما ان:

القيمة المضافة= رقم الاعمال–الاستهلاك –الخدمات

نتيجة الاستغلال= القيمة المضافة–(مصاريف المستخدمين+ظرائب ورسوم+مصاريف مالية+مصاريف مختلفة+مخصصات الاهتلاك

الضريبة على الأرباح = النتيجة الخام للاستغلال x 30%

النتيجة الصافية = النتيجة الخام للاستغلال – الضريبة على الارباح

ومن خلال الأرقام التقديرية المتوقعة، نلاحظ تزايد مستمر في المؤشرات الأساسية للمردودية، فرقم الاعمال يشهد تقدم مستمر من 42.000.000دج في السنة الأولى الى 50.400.000دج في السنة الخامسة.

كما ان القيمة المضافة تمثل حوالي 60% من رقم الاعمال المتوقع، وبالتالي فهي تغطي مجموع أعباء الاستغلال، وتحقق نتيجة صافية تمثل حوالي20% من رقم الاعمال.

كما ان تطور قيمة النتيجة الصافية مع مرور السنوات يثبت تطور المشروع وتحقيقه لمداخيل إضافية.

من خلال النتيجة الصافية يمكننا استنتاج التدفق الناتج عن المشروع.

الجدول رقم(4-9): التدفق النقدي الناتج عن المشروع الوحدة: دج

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
النتيجة الصافية	8.311.668	8.989.691	9.585.113	10.280.162	10.917.44
مخصصات الاهتلاك	4.937.068	4.937.068	4.937.068	4.937.068	4.937.068
التدفق النقدي	13.248.736	13.926.759	14.522.181	15.133.905	15.771.187
التدفق النقدي المجمع	13.48.736	27.175.945	41.697676	56.831.581	72.602.768

المصدر: CNEP BANQUE

علما ان:

التدفق النقدي= النتيجة+مخصصات الاهتلاك

نلاحظ ان التدفقات النقدية تتزايد باستمرار حيث انتقلت من 13.248.736دج في السنة الأولى، الى 15.771.187دج في السنة الخامسة، وهو ما ينبئ باسترداد مضمون للاموال المقرضة، كما يثبت قدرة الشركة على التمويل الذاتي، لان المشروع له مردودية جيدة.

2.تحليل الوضع المالي للمشروع:

1.2تحليل التوازنات المالية:

انظر الملحق رقم (9)

التعليق:

-راس المال العامل جيد لأنه موجب وهو في ارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة، مما يعني ان الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة والفائض يوجه الى دورة الاستغلال.

-احتياجات راس المال العامل في تحسين إيجابي.

-نلاحظ ان الخزينة موجبة ومتزايدة خلال 5 سنوات.

2.2تحليل المركز المالي لخمس سنوات:

انظر الملحق رقم (10)

التعليق على النسب:

-نسبة التوازن: هذه النسبة في تزايد مستمر في السنوات الخمس، وهذا يعني ان الموارد الدائمة في زيادة مستمرة الى الأصول الثابتة، أي ان الأصول الثابتة مغطاة كليا من الأموال الدائمة وهذا يجعل المؤسسة في حالة اتجاه البنك.

-نسبة الاستقلالية المالية: تبدو مرتفعة في السنوات الخمس وهذا يعني انه اما الأموال الخاصة في تزايد او القروض طويلة الاجر في تناقص.

-نسبة القدرة على السداد: هذه النسبة من اهم النسب للبنك، حيث يقيس من خلال السنوات الخمس سعي ان ديون طويلة الاجل في تناقص مستمر.

-نسبة المردودية المالية: هذه النسبة تقيس مدى مردودية راس المال، كانت جيدة، وفي كل السنوات خلافا على سنة(4) التي بلفت النسبة فيها 0.003.

-قدرة التمويل الذاتي: هذه النسبة تعبر عن مدى أهمية الأموال في تغطية الأصول الثابتة وفي حالتنا هذه اقل من 1 في كل السنوات الا انها لا تعبر عنها وضعية مالية سيئة ذلك للدور الذي تلعبه الديون طويلة الاجل في تغطية الأصول الثابتة أي ما تبقى منها.

3.دراسة مردودية المشروع:

1.3حساب القيمة الحالية LA VAN:

$$VAN = 13248\ 736\ (1.1)^{-1} + 139\ 26759\ (1.1)^{-2} + 14522181(1.1)^{-3} + 15133905\ (1.1)^{-4} + 15771187\ (1.1)^{-5}$$

$$VAN = 54594080.21$$

من خلال القيمة الحالية نلاحظ ان المشروع يدر مردودية معتبرة خلال فترة النشاط.

2.3حساب معدل العائد الداخلي:

$$VAN = 0 \Rightarrow 54594080.21 = 13248\ 736\ (1+t)^{-1} + 139\ 26759\ (1+t)^{-2} + 14522181(1+t)^{-3} + 15133905\ (1.t)^{-4} + 15771187(1+t)^{-5} \Rightarrow = 16.9$$

4.القرار النهائي:

من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية نلاحظ ان المؤسسة لها مردودية جيدة تمكنها من تسديد مبلغ القرض في الآجال المحددة، كما تتمتع بقدرة ائتمانية جيدة.

كما تسمح مردودية المشروع بالمساهمة في دفع عملية التنمية من جهة، اما من ناحية البنك فان بذلك قد شغل أمواله بما يضمن له عائد وبالتالي فان المؤسسة تتمتع بشروط منح القرض.

خاتمة الفصل:

ان البنك قبل قبوله أي مشروع استثماري او رفضه يقوم بدراسة شاملة وعميقة للوضعية المالية للمؤسسة او الشركة ومدى امكانيتها تسديد ديونها في اجال استحقاقها، ورغم ان عملية منح القروض هي عملية أساسية للاستمرارية البنك، الا انها لا تتم بطريقة حتمية "أي ليس كل طلب يلاقي القبول".

ويعتمد البنك في عملية تقييم المشروع على مختلف المعايير التي تساعد على اخذ القرار النهائي، وتتمثل هذه المعايير في المعايير المعتمدة على السيولة وأخرى معتمدة على المردودية وهي:

-**القيمة الحالية الصافية:** حيث ان المشروع الذي تكون مردوديته كبيرة تكون قيمته الحالية الصافية موجبة أي سوف يأتي بعوائد معتبرة أكبر من تكلفته.

- مؤشر المردودية الذي له علاقة بالقيمة الحالية الصافية، ويقوم باختيار المشروع الذي له مردودية أكبر من1.

-**معدل العائد الداخلي:** حيث انه إذا كان هذا الأخير أكبر من تكلفة راس المال فان المشروع يتميز بعوائد كبيرة من تكلفة التمويل، وبهذا المشروع يكون مقبولا.

- وللمخاطرة أهمية كبيرة (بالغة) في دراسة المشاريع الاستثمارية خاصة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالتمويل، ومدى استطاعة الشركة تسديد القرض في الوقت المحدد ثم تعرضنا الى مرحلة صدور قرار البنك واتخاذ للقرار الصحيح والصائب.

خاتمة عامة

يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم. وترتيبا على ذلك فإن تبني الجزائر نظام محاسبي المالي جديد سوف يؤثر على عملية التحليل المالي للقوائم المالية. وفي هذا السياق فقد حاولت تناول موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول إلى مدى يسمح التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي ومن أجل ذلك قمت بمعالجة هذا الموضوع من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة، وانطلاقا من الفرضيات التي تبنيناها، وباستخدام الأساليب المشار إليها في المقدمة، فإننا توصلنا إلى النتائج التالية:

1.اختبار الفرضيات

-النظام المحاسبي المالي يخدم التحليل المالي للقوائم المالية ويسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي. حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة) وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية، وبناءا على ذلك تحقق الفرضية.

-إن التحليل المالي يسعى لكشف نقاط الضعف ومحاولة تفاديها والخروج منها ونقاط القوة والعمل على استغلالها والحفظ عليها وتعمل على بقاءها واستمراريتها، وهو ما يؤكد الفرضية الثانية.

- نظام المراقبة الداخلية يحسن من نوعية المعلومة المالية ويضمن صحتها ويساعد في اتخاذ القرار المناسب وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

- التحليل المالي يجب ان يتوافق مع النظام المحاسبي المالي مما يؤكد صحة الفرضية.

2.نتائج الدراسة (النظرية والتطبيقية)

أولا: نتائج النظرية:

-أن التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة، وتغير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى باعتبارها أصبحت تمثل المصدر المعلومة المالية التي تعتمد عليها كل الوظائف الأخرى بمناسبة اتخاذ القرارات.

-أن التحليل المالي من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية كونه يهدف إلى تشخيص للحالة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة قد تكون سنة أو فصل وهذا اعتمادا على القوائم المالية.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

أما على مستوى بنك التنمية المحلي BDL فبعد دراسة الوضعية المالية لها تبين لنا ما يلي:

-القوائم المالية التي تم إعدادها على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد تسمح بالقيام بعملية التحليل دون القيام بالانتقال إلى الميزانية المالية الذي كان فيما قبل من أهم المراحل التي يقوم عليها التحليل المالي، كما أن جدول تدفقات الخزينة يسمح لنا بمعرفة أهم المصادر التي تحصل منها على السيولة.

-إن التحليل المالي له أهمية بالغة في المؤسسة وذلك من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة.

-المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وذلك لاعتمادها على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها في أجل استحقاقها.

-قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي خلال فترة الدراسة

3.الاقتراحات والتوصيات:

من بين الاقتراحات والتوصيات التي تخص الجانب النظري هي كالأتي:

-على كل باحث الاهتمام بالجانب النظري لأنه هو مفتاح كل دراسة وبداية لدراسة تطبيقية أي إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري.

-أن يعطي لموضوعه أهمية

والاقتراحات والتوصيات التي تخص الجانب التطبيقي تتمثل في:

التقليل من الاحتفاظ بالسيولة المجمدة وذلك عن طريق توظيف المؤسسة لأموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم أعمالها أو شراء تثبيتات جديدة.

على المؤسسة تكوين إطاراتها فالتطبيق الجيد للنظام الجديد يستدعي أيضا استقطاب القدرات والكفاءات المهنية، فالكثير من المؤسسات يرجع نجاحها أساسا إلى ما تملكه من مهارات وقدرات بشرية، وخاصة المؤهلة في الجانب المالي والمحاسبي، إضافة إلى إنشاء واعتماد مصلحة تسهر على التقدير والتحليل المالي على مستوى المديرية المالية في المؤسسات.

4.أفاق البحث

بعد دراستنا للموضوع صادفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع بحث ودراسة بحوث لاحقة بإذن الله التي من بينها:

-الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي.

-الأساليب الرياضية والإحصائية في التحليل المالي.

-أهمية التحليل المالي في رفع المردودية المؤسسة.

-التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

في الأخير أنصح المؤسسات مهما كانت طبيعتها أن تهتم بالتحليل المالي كأداة رقابة وتقييم الأداء، حيث لا يجب الاعتماد عليه بشكل جزئي، لأنه يعتبر من أهم الأساليب التي تسمح بكشف نقاط القوة والضعف حتى تأخذ في الحسبان عند وضع الخطط النهائية، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية وقياس سيولتها وربحيتها وكذلك مدى انسجام هيكلها المالي وتقييم النتائج السنوية.

قائمة المراجع

بالعربية:

I. الكتب:

1. -أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، درا النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 1980.
2. -إدريس عبد السلام الشتيوي، مراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1996.
3. -أصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.
4. -إعداد خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات الأغراض التخطيط والرقابة، جميع الحقوق محفوظة.
5. -أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
6. -بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدوليةIFRS/IAS ، بدون دار نشر، الجزائر، ج1 ،2010.
7. -بن ساسي الياس، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
8. -جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2009.
9. -حسن محمد كامل، التحليل المالي، دار النشر الجزائر، 1986.
10. -حسين قاضي، حسين دودح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط1، 1999.
11. -حسين لهيبي، عثمان يخلف، التسيير المالي والتحليل المالي، ال جزء01، دار النشر والتوزيع، جامعةالجزائر،1996.
12. -حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية، دار الثقافة، عمان، الأردن، ج،2012.
13. -حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر، الأردن، 1998.
14. -حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان،2005.
15. -حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع، الأردن، 1976.
16. -حنفي عبد الغفار وآخرون، تنظيم وإدارة البنوك، السياسة المصرفية، تحليل القوائم المالية، المكتب الحديث، الإسكندرية ،1991.
17. -خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات : الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1 ، سنة 1999.

18. -خدل جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IFRS/ IAS)، دار إثراء، عمان الاردن، ط1 ،2008.
19. -خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط 1، الجزائر، 2001.
20. -خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، ط1، 2006، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
21. -خميسي فتيحة، التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.
22. -رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل، عمان الأردن، ط2 ، سنة 2006.
23. -زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
24. -سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الإشعاع، مصر،1998.
25. -شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1433هـ-2012م.
26. -شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الشركة الجزائرية بداود، الجزائر، ج1، 2008.
27. -طارق حماد عبد العال، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2005.
28. -عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، (دروس وتطبيقات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
29. -عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبطلي.
30. -عبد الستار الكبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل، عمان الأردن، ط2، 2010.
31. -عبد الفتاح محمد الصحن واخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية1998.
32. -عزيز الدلجاوي، أسس المراجعة علما وعملا، ج1، القاهرة ،1954.
33. -عطاء الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، عمان، ج 1، دار الراية،2009.
34. -عطاء الله احمد سويلم.
35. -كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
36. -كنج وعبود، إبراهيم، وهبي فهد، الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،1997.
37. -لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة، الجزائر، ج1، 2009.
38. -مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996.

39. -محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998.
40. -محمد توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع الدار الجامعية، الإسكندرية،2000.
41. -محمد سامي محمد، تطبيقات عملية في التحليل المالي، دار وائل للنشر، بيروت، 1964.
42. -محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسك ندرية2002.
43. -مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،2006.
44. -منير إبراهيم هندي، الادارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991.
45. -منير صالح هندي، الإدارة المالية المدخل التحليلي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1998.
46. -مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط3، سنة 2011.
47. -ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي.
48. -ناصر دادي عدوان، عبد الله قويدر الواحد.
49. -ناصر دادي عدون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة.
50. -ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر،1999.
51. -نعيم دهمش، عفاف اسحق ابوزر، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية تحت شعار (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات،27-2005/4/28، عمان، الأردن.
52. -وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار حزين للنشر، الأردن، 1996.

II. رسائل و اطروحات:

1. -سعاد اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء لمؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2008.
2. -صالحي بوعلام، إعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر2010.
3. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة الصناعية، جامعية محمد خيضر بسكرة،2002.
4. -مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 2004.

III. دوريات ومقالات:

1. -الان عجيب مصطفى هلدني، ثائر صبري محمود الغبان، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان. العراق، مجلة العلوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45 شتاء 2009،2010.
2. -جودي محمد رمزي، اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة العدد السادس، ديسمبر 2009.
3. -حسين يوسف القاضي سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية، دار الثقافة، عمان الأردن، ج 1، سنة 2012.
4. -رشا بشير الجرد، إثر تقييم مكونات نظام الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق لأوراق المالية، المجلة الجامعة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ال عدد5، مجلد3، 2013.
5. -سعو ي بلقاسم، سعودي عبدالصمد، مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولية حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS والمعايير الدولية للمراجعةISA ، جامعة البليدة، 14/13 ديسمبر 2011.
6. -سفيان نقماري، رحمة بلهادف، الملتقى. الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدوليةIAS – IFR ، عنوان الورقة البحثية" واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي"، جامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم يومي14/13 جانفي2013.
7. -سليمان بلعور، دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، العدد السادس، جوان 2014.
8. -عريف عبد الرزاق، يحياوي مفيد، أثر المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IASعلى التحليل المالي، الملتقي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية،المركز الجامعي الوادي يومي17-18 جانفي2010.
9. -كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IFRS/IAS في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، سنة 2009.
10. -ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS/ IAS، جامعة البليدة، 17/16 نوفمبر 2009.

IV. قوانين وأوامر:

1. -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر، سنة 2007، المادة 3 يتضمن النظام المحاسبي المالي.
2. -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المادة 06.
3. -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المادة 07.

4. -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المادة 39، العدد 13.
5. -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المواد 10 إلى 24، العدد 19.
6. -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر، سنة 2007، المادة 3 يتضمن النظام المحاسبي المالي.
7. -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المادة 06، العدد 19.
8. -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المادة 07، العدد 19.
9. -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المادة 39، العدد 13.
10. -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11، المواد 10 إلى 24، العدد 19.

بالفرنسية:

1. -Ericdumalaède، comptabilité générale، bertièdition، algèr, 2009.
2. -Georges Deppalens، jean pierre، gestion financière de l 'entreprise ,2009.
3. Kamel hamdi, le diagnostic finamcier, es-salamedition, alger, 2001.
4. Pascal Barneto, "Normes IAS/IFRS, Application Aux Etats Financiers", DUNOD, Paris, 2émé édition, 2006.
5. R birien، J senical: control interne et vérification، édition preportaineinc، Canada, 1984.

الملاحق

الملحق رقم (1): الميزانية المالية

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة:		الأموال الدائمة:	
القيم الثابتة:		الأموال الخاصة:	
الاستثمارات		رأس مال الشركة	
قيم معنوية		فرق إعادة التقدير	
قيم ثابتة		مؤونة الأعباء والخسائر	
قيم ثابتة أخرى:		ديون طويلة الأجل	
مخزون الأمان		ديون الاستثمارات	
كفالات مدفوعة		قروض مصرفية	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة:		ديون قصيرة الأجل	
قيم الاستغلال:			
بضائع			
مواد ولوازم			
منتجات (تامة و1/2 تامة)			
قيم قابلة للتحقيق:			
تسبيقات			
زبائن			
أوراق قبض			
القيم الجاهزة:			
البنك			
الحساب الجاري			
الصندوق			
مجموع الأصول المتداولة		مجموع د ق أ	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص34.

الملحق رقم(2): شكل الميزانية المالية المختصر

الاصول	المبلغ	%	الخصوم	المبلغ	%
الأصول الثابتة قيم الاستغلال القيم القابلة للتحصيل القيم الجاهزة الأصول المتداولة			الأموال الدائمة الأموال الخاصة الديون الطويلة الأجل والمتوسطة الديون القصيرة الأجل		
المجموع		100 %	المجموع		100 %

المصدر: ناصر دادي عدون، **تقنيات المراقبة التسييرلتحليل المالي**، الجزء 01 دار المحمدية العامة، ص 42.

الملحق رقم (3): شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيانات	ملاحظة	ارصدة الدورة الحالية	ارصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيفها الانتاج المثبت إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية (1)			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية (2)			
قيمة استغلال المضافة (2-1)			
أعباء العاملين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
الفائض الاجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الاستهلاكات والأرصدة			

استناف عن الخسائر القيمة والفائدة			
النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية فبل الضرائب (6-5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات للأنشطة العادية مجموع أعباء للأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير العادية – منتجات (يطلب بيانها) العناصر الغير العادية – أعباء (يطلب بيانها)			
النتيجة غير العادية			
10النتيجة الصافية لسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في الناتجة الصافية			
11النتيجة الصافية للمجموع المجمد (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجتمع (1)			

المصدر: شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1433هـ-2012م، ص147.

ملحق رقم (4): شكل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيانات	الملاحظة	ارصدة الدورة الحالية	ارصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع (مصاريف العاملين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء مالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية الأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية لسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية النتيجة الصافية للمجموع المجمد منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع			

Source : Eric dumalaède, **comptabilité générale**, bertièdition, Alger, 2009p, 228.

الملحق رقم (5): جدول التمويل

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات الثابتة: *زيادة الاستثمارات (مادية و معنوية) *الزيادة في القيم الثابتة الأخرى *انخفاض الأموال الخاصة و الاحتياطات * انخفاض الديون الطويلة الآجل.	الموارد الدائمة: *ارتفاع رأس المال و الاحتياطات *الزيادة في الديون الطويلة الآجل *التنازل عن الاستثمارات *الانخفاض في القيم الثابتة الأخرى * الزيادة في الإهتلاكات والمؤونات غ م
مجموع الاستخدامات الثابتة	مجموع الموارد الدائمة
الاستخدامات المتداولة (الدورية): *ارتفاع في المخزونات * ارتفاع في الحقوق	الموارد قصيرة الآجل: *الزيادة في الديون قصيرة الآجل * انخفاض المخزونات
* انخفاض في الديون قصيرة الأجل	*انخفاض الحقوق
مجموع الاستخدامات المتداولة	مجموع الموارد القصيرة الآجل
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد

المصدر: عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، دروس وتطبيقات، مطبوعة جامعية منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص32.

الملحق(6): عدد العمال والموظفين(ذكور-اناث)

عدد العمال الإجمالي	عدد الإناث	عدد الذكور	عمل دائم	عمل مؤقت
34	10	24	كل العمال	

المصدر: بنك التنمية المحلي

الملحق(7): عدد العمل والموظفين للوكالات الثمانية الأخرى

	الوكالات	عدد الموظفين	عدد الإناث	عدد الذكور
422	عين تادلس	14	03	11
423	مستغانم	26	08	18
424	سيدي علي	19	06	13
425	مستغانم ظهرة	27	09	18
434	مازونة	14	03	11
459	سوقر	15	04	11
466	تيارت	22	08	14
469	غليزان	20	05	15

المصدر: بنك التنمية المحلي

الملحق (8): العلاقات العامة بالمؤسسة

الوكالة	السنة / نوع الحساب	2007	2008	2009	2010	2011
عين تادلس	المجموع	1859	2060	2356	2478	2761
	دفتر الادخار	892	1018	1161	1271	1368
	حساب جاري	209	252	306	397	520
	حساب خاص	758	790	889	810	873
مستغانم	المجموع	8513	8441	8732	9180	9478
	دفتر الادخار	4709	5010	5291	5665	5944
	حساب جاري	857	687	779	853	901
	حساب خاص	2947	2744	2662	2662	2633
سيدي علي	المجموع	9760	10417	10873	11436	11881
	دفتر الادخار	7561	8150	8637	9043	9304
	حساب جاري	634	654	761	892	999
	حساب خاص	1565	1613	1475	1501	1578
الظهرة	المجموع	6432	7072	7480	8044	8560
	دفتر الادخار	3494	3910	4147	4370	4626
	حساب جاري	1049	1187	1483	1704	1820
	حساب خاص	1889	1975	1850	1970	2114
	المجموع	3972	3893	4093	4161	4543

مازونة	دفتر الادخار	2615	2665	2807	2814	2950
	حساب جاري	375	378	435	464	702
	حساب خاص	982	850	851	883	891
السوقر	المجموع	4296	4481	4617	4629	4821
	دفتر الادخار	1697	1810	1922	2035	2141
	حساب جاري	675	733	793	910	1078
	حساب خاص	1924	1983	1902	1684	1602
تيارت	المجموع	5134	4926	4966	4948	5340
	دفتر الادخار	1104	1078	1093	1107	1119
	حساب جاري	811	805	856	903	1178
	حساب خاص	3219	3043	3017	2938	3043
غليزان	المجموع	4291	4080	4187	3834	4183
	دفتر الادخار	1468	1480	1401	1183	1177
	حساب جاري	899	677	745	675	828
	حساب خاص	1924	1923	2041	1975	2178
	المجموع	44257	45370	47304	48710	51567

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

الملحق (9): تحليل التوازنات المالية

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
راس المال العامل	6550635	8513409	11068105	14210725	17973827
احتياجات راس المال العامل	169999	1306595	439729	499593	985997
الخزينة	6380636	7206814	10628376	13711132	16987830

المصدر: CNP BANQUE

الملحق (10): تحليل المركز المالي لخمس سنوات

النسب / السنة	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
نسب التوازن = الاموال الخاصة / الاصول الثابتة	1.14	1.20	1.30	1.44	1.66
نسبة الاستقلالية المالية = الخاصة الاموال / الثابتى الاصول = الاموال الخاصة / مجموع الديون	0.031	1.08	0.157	0.274	0.448
نسبة القدرة على السداد = 3 الاصول / 3 الديون	1.03	1.08	1.15	1.35	1.44
نسبة المردودية المالية = النتيجة / الاصول الخاصة	0.228	0.283	0.296	0.030	0.30
قدرة التمويل الذاتي = الاموال الخاصة / الاصول الثابتة	0.034	0.091	0.17	0.30	0.52

المصدر: CNP BANQUE

ملخص:

تهدف هذه المذكرة الى دراسة التحليل المالي الأمثل على ضوء النظام المحاسبي المالي و كيفية تجسيده بالجزائر، و ذلك من خلال التطرق الى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه: ماهية النظام المحاسبي، القوائم المالية، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مدخل الى التحليل المالي، المعطيات المحاسبية في التحليل المالي، تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي الضرورية، المراقبة الداخلية و أهميتها في ابراز نتائج التحليل المالي و غيرها، و لأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات و أساليب التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة البنك المحلي للتنمية المحلية BDL مستغانم و قد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج ابرزها ان القوائم المالية التي يتم اعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي، اذ تهدف هذه القوائم الى تقديم معلومات حول الوضعية المالية و ابراز النتائج المتوصل اليها.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي،مراقبة الداخلية،التحليل المالي

Abstract :

This note aims to study the optimal financial analysis on the financial accounting system light and how his portrayal in Algeria, and through addressing the theoretical aspects of the subject in all angles: what the accounting system, financial statements, the reality of the financial accounting system in Algeria application, the entrance to the financial analysis, accounting data in financial analysis, the diagnosis of the financial situation of the organization by using the necessary financial analysis tools, internal control and its importance in highlighting the results of the financial analysis and others, and in order to know the field impact of this study, we apply the tools and financial analysis methods to ful Financial Facilities Corporation local bank for local development BDL Mostaganem and this study has reached several conclusions, most notably that the financial statements are prepared in accordance with the financial accounting system serves financial analysis, as these lists aims to provide information about the financial situation and highlight the results obtained it.